الأخبار
al-akhbar

الجمعة 13 تشرين الثاني 2026
العدد 5926 السنة الحادية والعشرون
Vendredi 13 Novembre 2026 no 5926 21ème année
www.al-akhbar.com
16 صفحة
100000 ليرة



الجدث 8

تصاعد رسائل التهديد
إيران - أوروبا: حرب ظلّ؟

746 مليون دولار لـ «أمان» في 6 سنوات: تمويل الزبائنية بالاقتراض 4

السلطة تستعد لانقلاب جديد على إسلام آباد؟ 2



سوريا الجديدة
مغامرات خارجية... بالمجّان
6 - 7

يبدو حصول دمشق على هذه المساعدات بالشكل الذي تتمنّاه، بعيد المنال، حتى لو قرّرت إرسال قوات عسكرية إلى السعودية أو اليمن أو لبنان (أ ف ب)

المشهد السياسي

سلطة الوصاية تتحضّر لتنفيذ انقلاب جديد على مسار إسلام آباد؟

ميسم رزق

لم يكن إخراج لبنان من مذكّرة إسلام أباد مجرّد خلاف على شكل المفاوضات أو على الجهة التي تتولّى تمثيل الدولة. كان ذلك أول انقلاب سياسي على المسار الإقليمي، كان الهدف هو فصل الجبهة اللبنانية عن التفاهم الأميركي - الإيراني، بعدما نصّ البند الأول من المذكّرة على وقف الحرب على لبنان، بما يشمل وقف العمليات العسكرية والانسحاب الإسرائيلي. وبذلك، انتُزعت من إيران ورقة أساسية في التفاوض، وأُعيد وضع لبنان في مسار منفصل، تحت عنوان التفاوض المباشر مع إسرائيل، بعدما جرى دفع السلطة اللبنانية إلى إعلان أنها لا تريد أن يفاوض أحد عنها.

اليوم، تتقدّم محاولة انقلاب ثانية، أكثر خطورة من الأولى، لأنها لا تستهدف فقط فصل المسارات، بل تسعى إلى تثبيت هذا الفصل قانونياً ودولياً، وتحويله إلى واقع يصعب على لبنان التراجع عنه. وهذه المرة، لا يبدو أن المطلوب مجرد استمرار التفاوض المباشر، بل إيجاد مرجعية أممية بديلة تجعل اتفاق الإطار بين لبنان وإسرائيل المرجعية الأساسية لإدارة الجنوب، وتُخرج البند اللبناني من أي تسوية إيرانية أميركية مقبلة.

المسألة بالنسبة إلى الفريق الأميركي الذي يقوده ماركو روبيو، والمعروف بالجناح الرافض لإبقاء لبنان جزءاً من التسوية الإقليمية، أن إيران لا تزال تتمسك بربط وقف الحرب على لبنان بالاتفاق الأوسع. وهذا يعني أن واشنطن لم تنجح حتى الآن في إقفال هذا الملف بصورة نهائية. ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنتاج مسار موازٍ.

من هُنا، يبرز خيار نقل الملف إلى مجلس الأمن، إمّا عبر قرار جديد يتبناه المجلس، أو من خلال صيغة أممية تدمج ترتيباته بالهيكلية الأمنية التي ستخلف «اليونيفل». وفي هذا السياق، لا يمكن فصل التحرك الفرنسي عن التوافق مع خطيه الأميركية. فباريس، التي تعرّض دورها للتقليص في إدارة الملف اللبناني بفعل الاعتراض الأميركي والإسرائيلي، تجد في الطروحات الأميركية الجديدة فرصة لاستعادة موقعها. وهي مستعدّة لأن تكون طرفاً في صياغة الهيكلية الأمنية الجديدة، سواء عبر المشاركة في آلية مراقبة التنفيذ أو من خلال دور في أي صيغة أممية مقبلة.

في 18 تشرين الأول الماضي، أعلنت الخارجية الفرنسية، عقب زيارة جان نويل بارو وأليس روفو إلى بيروت، أن فرنسا مستعدّة للمساهمة في إنشاء هيكلية دولية تدعم السيادة اللبنانية بعد انتهاء مهمة «اليونيفل»، وتدعم انتشار الجيش وتنفيذ اتفاق الإطار والقرار 1701 معاً. هذا الموقف ليس تفصيلاً، بل إعلان فرنسي واضح عن الرغبة في أن تكون باريس جزءاً من المرحلة المقبلة.

أمّا التطور الأبرز فجاء من اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في باريس يومي 9 و10 تشرين الثاني الجاري. فقد أعلن وزير الخارجية الفرنسي عن توافق مع نظيره الأميركي على ضرورة تفادي الفراغ الأمني بعد انتهاء مهمة «اليونيفل»، والمضي نحو هيكلية أمنية جديدة. لكنه أقرّ في الوقت نفسه بعدم التوصل إلى اتفاق نهائي حول طبيعة البديل.

هنا تظهر خطورة ما يتردّد عن وجود توجه أميركي لدفع السلطة اللبنانية إلى تقديم طلب رسمي لمجلس الأمن لاعتماد اتفاق الإطار

> **فريف روبيو يريد تكريس اتفاق الإطار كمرجعية لمستقبل الوضع في الجنوب، ولا يظهر أن عون وسلام قد تعلّما من الدرس السابق، فيما يرى حزب الله يشدّدان على مرجعية القرار 1701**


(أ ف ب)

ضمن قرار دولي جديد. فالمطلوب، بحسب المعلومات، ليس فقط موافقة لبنان على آلية مراقبة، بل أن يأتي الطلب من الدولة نفسها، بما يسمح لواشنطن بتقديم الخطوة باعتبارها خياراً لبنانياً، لأن الموافقة اللبنانية ستضع كلاً من روسيا والصين أمام معادلة سياسية مختلفة، وستمنح المشروع غطاءً يصعب وضع فيتو عليه، خصوصاً إذا صُوّر باعتباره استجابة لطلب رسمي من بيروت. ويكتسب هذا الاحتمال أهمية إضافية مع زيارة المندوب الأميركي لدى الأمم المتحدة مايكل والتز المُرتقبة إلى بيروت يومي 16 و17 تشرين الثاني الجاري. وبحسب معلومات «الأخبار» سيبحث والتز مع المسؤولين اللبنانيين مستقبل الترتيبات الأمنية بعد «اليونيفل»، فيما تتحدث تسريبات عن توجه أميركي نحو لجنة تحقّق أو كيان أمني بديل ومناقشة القرار الأممي مع السلطة.

هنا تبدأ الإشكالية الداخلية. هل يستطيع الرئيس جوزف عون ونواف سلام أن يقدّما طلباً من هذا النوع من دون مناقشة مضمونه داخل مجلس الوزراء أو مع رئيس مجلس النواب، وهل يمكن اعتبار الأمر مجرد خطوة دبلوماسية، في ما يتعلق فعلياً بإعادة تنظيم الالتزامات الأمنية والسياسية للبنان تجاه إسرائيل؟

تقول مصادر معنية بالنقاش إن «المادة 52 من الدستور اللبناني تنص على أن رئيس الجمهورية يتولى المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وأنها لا تصبح مُبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء، فيما تتطلب بعض المعاهدات موافقة مجلس النواب أيضاً. وبالتالي، فإن أي خطوة تتجاوز طلباً تقنياً إلى تبنّي التزامات دولية جديدة لا يمكن التعامل معها باعتبارها تفويضاً مفتوحاً للرئاستين». والأهم أن اتفاق الإطار نفسه لم يُعرض، على نقاش وطني شامل يحدد طبيعته وحدود الالتزامات المترتّبة عليه.

وتعتبر المصادر أن خطورة الأمر تفوق كل ما سبقه، فإذا جرى اعتماد صيغة أممية تجعل تنفيذ اتفاق الإطار هو المرجعية العملية الجديدة، وتربط الانسحاب الإسرائيلي بتقدّم الجيش اللبناني في نزع سلاح حزب الله والتحقّق منه، من دون ضمانات زمنية واضحة ومقابلة للانسحاب ووقف الاعتداءات، فسنكون أمام احتمال خطير في ترتيب الالتزامات. فلبنان عندها يصبح مُطالباً بتنفيذ ما عليه أولاً، فيما يبقى تنفيذ إسرائيل للتزاماتها مرتبطاً بتقديرات واليات تحقّق. وهذا يفتح الباب أمام إبقاء الاحتلال والاعتداءات تحت عناوين أمنية متجدّدة، بدلاً من التعامل معها باعتبارها انتهاكات تستوجب الانسحاب والمحاسبة.

والأخطر أن هذه المعادلة قد تضع الجيش اللبناني في مواجهة داخلية إذا جرى تحميله مسؤولية تنفيذ ترتيبات نزع السلاح بالقوة، في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وعدم تحقّق الانسحاب. وهنا لا يعود الخطر مقتصراً على الجنوب، بل يمتد إلى الاستقرار الداخلي وإلى العلاقة بين الجيش والمقاومة، بما قد يدفع البلاد نحو فتنة داخلية.

وفي عودة إلى موقف عون وسلام، فالسؤال هو عمّا إذا كانا يصرّان على السير في مسار لا يحظى بتوافق وطني، وأن يواصلا العمل تحت ضغط أميركي بغية حسم الملف قبل أي اتفاق مع إيران، علماً أن واشنطن لم تحقّق لهما أي وعد بالانسحاب الإسرائيلي ووقف الاعتداءات؟

التجربة السابقة لا تمنح هذا الرهان ضمانات. فإسرائيل لم تلتزم حتى الآن بكل ما تعهّدت به ضمن اتفاق الإطار، والرئيس عون نفسه أعلن في 17 تشرين الأول أن إسرائيل لم تلتزم بالاتفاق، وربط تنفيذه بانسحابها واستكمال انتشار الجيش اللبناني. أمّا ما يستوجب التوقف عنده هو كيف سيتم التعامل مع هذه الخطوة إن حصلت، خصوصاً أنها محاولة لفرض وقائع جديدة تحت ضغط الخارج.

في المقلب الآخر، لا يبدو حزب الله في وضع من سيوافق على هذا المسار. ونقاشه مع حليفه الرئيس نبيه بري، أفضى إلى أن الأخير يُصرّ على أن يكون النقاش في الأمم المتحدة جارياً على قاعدة تطبيق القرار 1701، وهو سقف أكّد عليه الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، الذي قال في خطابه الأربعاء، إن على لبنان الالتزام فقط باتفاقية 27 تشرين الثاني 2024 كمرجعية للترتيبات الأمنية في الجنوب، وعلى اعتبار القرار 1701 إطاراً عاماً للعمل، واتفاقية الهدنة كسقف لأي صيغة مستقبلية لشكل التعامل مع إسرائيل، علماً أن حزب الله، ناقش الفكرة المطروحة الآن مع جهات أخرى غير بري، ومع جهات أوروبية على وجه التحديد، وأبلغها رفضه أيَّ محاولة لإضفاء شرعية على الاحتلال أو تكريس مطالبه الأمنية في لبنان، وهو ما سمعه الأوروبيون على شكل نصائح من جهات أخرى في لبنان، حذّرتهم من أن التورّط في المشروع الأميركي لن يعيد لهم أي دور، بل قد يؤدي إلى خروجهم النهائي من لبنان عسكرياً وسياسياً أيضاً.

تقرير

إردوغان يحمل «هواجس» أنقرة من المشروع الإسرائيلي

ندى أيوب

التحذير من مخاطر المشروع الإسرائيلي والتأكيد على ضرورة مواجهة التهديدات الإسرائيلية، ودعم لبنان في مرحلة ما بعد الحرب، كانت عناوين رئيسية في لقاءات بلال عون ونجل الرئيس التركي، مع المسؤولين اللبنانيين أمس.

واستهلّ إردوغان زيارته بلقاء رئيس الجمهورية جوزيف عون، الذي سمع منه موقفاً تركياً مؤيّداً للبنان في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر. وبحسب مصادر مُتابعة، شدّد الضيف التركي على «ضرورة تحقيق الانسحاب الكامل للاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان»، معتبراً ذلك شرطاً أساسياً لتمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل أراضيها. وتناول اللقاء أيضاً ملف إعادة الإعمار، وأبدى إردوغان «رغبة تركية في المساعدة، سواء عبر تخصيص مساعدات مالية أو اختيار قرية تتولى تركيا إعادة بنائها».

وحضر ملف مرحلة ما بعد «اليونيفل» في النقاش، ولا سيما لجهة الفراغ الذي قد يخلّفه خروج القوات الدولية من جنوب لبنان، وإمكان دعم الجيش اللبناني. وسأل عون ضيفه عمّا يمكن أن تقدّمه تركيا، مستعيداً النقاش الذي دار بينه وبين الرئيس التركي رجب طيب إردوغان خلال زيارته إلى أنقرة، حين عرض الأخير تقديم أشكال مختلفة من المساعدة للجيش اللبناني. وردّ إردوغان، وفق المصادر، بأن «أنقرة مستعدّة للتواجد في جنوب لبنان في مرحلة ما بعد اليونيفل، في حال تمّ الاتفاق على إطار مُعيّن لوجود قوات دولية على الحدود بين لبنان وإسرائيل». كذلك، وعد برفع مستوى التقديمات التي توفّرها المؤسسات التركية العاملة في المجال الاجتماعي، ولا سيما التربوي، للمساهمة في معالجة الأضرار التي خلّفتها الحرب الإسرائيلية في القطاع التعليمي.

ولم تبتعد أجواء لقاء إردوغان مع رئيس مجلس النواب نبيه بري عن هذا المناخ. فقد كان بري، بحسب المصادر، «متفاعلاً جداً» مع الطروحات التركية. وكرّر الضيف أمامه هواجسه حيال «المشروع الإسرائيلي»، مُركّزاً على صمود الجنوبيين في مواجهة الاعتداءات، ومُبدياً رغبة بلاده في تقديم الدعم بما يساعد على تثبيتهم في أرضهم.

وفي كليمنصو، حمل اللقاء مع الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط تنبيهات مشتركة حيال مساعي إسرائيل إلى إثارة النزعات الانفصالية في سوريا ولبنان. وشدّد إردوغان على أهمية وحدة لبنان واللبنانيين، مُبدياً «اهتماماً تركياً بالمساعدة في إطلاق حوارات لبنانية». كذلك زار إردوغان مفتي الجمهورية عبد اللطيف دريان، والتقى في بيت الوسط النائبة السابقة بهية الحريري، وبحثا في التعاون مع «مؤسسة الحريري»، ولا سيما في المجال التربوي. وأكّد إردوغان خلال لقائه نائب رئيس الحكومة طارق متري أن «بلاده متحمّسة للتنسيق في أي شأن من شأنه تطوير العلاقات التركية - اللبنانية».

بنك عوده

بنك عوده ش.م.ل.
الرأسمال ل.ل. 992,878,257,468 مقسوم بأسهم
الأصوال العائمة المسلّمة: ل.ل. 100,112,150,011,957
س.ت. 11347 بيروت - لائحة المصارف 56 - عضو في جمعية مصارف لبنان

App Store
Google play

خصائص النشاط المجمّع في نهاية أيلول/سبتمبر 2026(1)

- أداء من في أوضاع استثنائية: الحفاظ على أداء تشغيلي إيجابي رغم مضاعفات الحرب والضبابية الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية المرتبطة بالإقرار المرتقب لقانون الإنتظام المالي (معالجة الفجوة).
- في موازاة ذلك، يؤكّد بنك عوده التزامه، ضمن الإمكانات المتاحة، بسياسته القائمة على خدمة الاقتصاد الوطني، مع اعتماد نهج حذر يوازن بين دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على مكانته المالية.
- استثناف حذر ومدروس للتمويل: مواصلة منح تسهيلات جديدة بصورة انتقائية، مع التشدّد في معايير الائتمان بما يتلاءم مع مستويات المخاطر السائدة.
- تسريع مسار التحوّل الرقمي: مواصلة تطوير منصّة neo والمنتجات الرقمية لدعم نمو قاعدة العملاء، وتعزيز الوساطة المالية غير النقدية في البلاد.
- ربحيّة تشغيليّة متكرّرة: تحقيق أرباح صافية متكرّرة بنحو 64 مليون دولار أميركي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2026.
- أولويّة للمكانة المالية: الحفاظ على نهج متحفّظ في إدارة السيولة والمخاطر، في حين تسهم الأرباح وسياسة تكوين المخصّصات في تعزيز القاعدة الرأسمالية، ما يدعم قدرة بنك عوده على امتصاص الخسائر المحتملة، التي قد تترتب عن عملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطبيق قانون معالجة الفجوة المالية.

البيانات المالية وإيضاحاتها كما في 30 أيلول 2026 متوفرة على bankaudi.com.lb

النتائج المجمّعة غير المدقّقة كما في نهاية أيلول 2026

وفقاً للمعايير الدولية للإفصاح المالي (IFRS)

بيان المركز المالي المجمّع

الموجودات	30/9/2026	31/12/2025
	(القيم بمئة بين الليرات اللبنانية)	
الصندوق ومؤسسات الإصدار	812,396,540	869,316,542
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	156,918,793	152,280,288
أدوات مشتقات مالية	1,565,682	1,522,753
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	1,467,649	1,265,873
أدوات دين وموجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	33,865,062	29,202,104
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى	8,864,029	12,520,120
أدوات دين وموجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى	35,922,019	29,867,524
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	101,090,848	101,870,641
صافي التسليفات والقروض للجهات المقرّبة بالكلفة المطفأة [1]	92,916	198,255
المديون بموجب قبولات	1,052,343	791,633
أدوات الدين بالكلفة المطفأة [2]	105,008,284	113,033,994
أصول ثابتة مادية وحق استخدام الأصول المستأجرة	22,437,648	25,624,039
أصول ثابتة غير مادية	623,048	614,791
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	3,882,349	4,852,019
موجودات أخرى	7,681,042	7,329,737
الشهرة	2,973,750	3,145,119
مجموع الموجودات	1,295,842,002	1,353,435,432

[1] بلغت القروض المصنوعة للجهات المقرّبة مقابل ضمانات نقدية 88 مليار ل.ل.
[2] يشمل سندات تمّ التعوّض عن مخاطرها للزبائن بمبلغ 894 مليار ل.ل.

خارج الميزانية	30/9/2026	31/12/2025
	(القيم بمئة بين الليرات اللبنانية)	
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	2,888,351	8,797,883
تعهدات للزبائن	16,669,417	19,083,645
تعهدات ضمان		
تقبّل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	981,428	439,219
تقبّل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	394,180	439,025
تقبّل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	17,263,015	17,958,422
تقبّل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	374,165,857	350,582,293
عمليات بالعملات الأجنبيّة		
عملات أجنبية للاستلام	11,235,707	60,797,189
عملات أجنبية للتسليم	11,317,149	60,267,086
تعهدات على الأدوات المالية الآجل	47,254,758	20,686,633
حسابات الائتمان	97,620,878	102,306,550
خاضعة لتعليمات محدّدة	96,950,721	102,178,139
خاضعة لتوظيفات إستثنائية	670,157	128,411
موجودات حسابات إدارة الأموال	621,826,984	639,858,924
هيئات الاستثمار الأخرى	4,020,436	2,407,979
ديون الزبائن الرديئة المتفوقة للذكر الى خارج الميزانية داخل الفترة	1,558,609	-

المطلوبات وحقوق المساهمين	30/9/2026	31/12/2025
	(القيم بمئة بين الليرات اللبنانية)	
المطلوبات		
مؤسسات الإصدار	2,324,602	2,429,270
المصارف والمؤسسات المالية والتفاهات إعادة شراء	10,148,660	13,345,457
أدوات مشتقات مالية	1,659,087	1,144,106
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة	1,102,031,245	1,152,575,994
أدوات وحسابات الجهات المقرضة	1,296,470	1,417,033
تعهدات بموجب قبولات	1,052,343	791,633
مطلوبات أخرى	15,064,735	16,072,067
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	51,617,442	51,429,771
ديون مرؤوسة وما يعادلها	10,535,268	10,529,667
مجموع المطلوبات	1,195,729,852	1,249,734,998
حقوق المساهمين - حصّة المجموعة		
الرأسمال - أسهم عادية	982,859	982,859
الرأسمال - أسهم تفضيلية ومن يعادلها	10,020	10,020
علاوات إصدار الأسهم العادية	902,290	902,290
علاوات إصدار الأسهم التفضيلية	894,480	894,480
المقدمات النقدية المخصصة للرأسمال	72,586	72,586
احتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونية واتفاقية)	2,889,487	2,709,900
احتياطات حرة قابلة للتوزيع	43,453	43,453
الأدوات الرأسمالية المعاد شراؤها	(7,246)	(7,246)
أرباح مدورة	11,607,538	4,417,868
فائض إعادة تقييم العقارات	23,555,530	26,937,937
عناصر الدخول الخاصة الأخرى	3,156,329	6,881,715
مبرمجات تحويل العملات غير الأجنبية	50,255,465	52,418,302
نتائج الدورة المالية	5,743,357	7,430,212
مجموع حقوق المساهمين - حصة المجموعة	100,106,148	103,694,376
حقوق المساهمين -حصة الأقلية	6,002	6,058
مجموع حقوق المساهمين	100,112,150	103,700,434
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	1,295,842,002	1,353,435,432

بيان الدخل المجمّع

	30/9/2026	30/9/2025
	(القيم بمئة بين الليرات اللبنانية)	
الفوائد والإيرادات المشابهة	12,572,836	15,843,433
بنزل: الضريبة على الفوائد	(169,414)	(385,120)
الفوائد والإيرادات المشابهة (بعد تنزيل الضريبة على الفوائد)	12,403,422	15,458,313
الفوائد والأعباء المشابهة	(1,282,362)	(1,499,717)
صافي الإيرادات من الفوائد	11,121,060	13,958,596
الإيرادات من العمولات	9,650,446	9,179,929
الأعباء من العمولات	(1,943,035)	(1,434,796)
صافي العمولات	7,707,411	7,745,133
صافي أرباح (خسائر) عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	578,500	(7,436,922)
صافي أرباح الاستثمارات المالية	88,052	17,180,237
إيرادات تشغيلية أخرى	604,942	121,097
مجموع الإيرادات التشغيلية	20,099,965	31,568,141
استرداد (مؤونة خسائر) الائتمانية المتوقعة	815,907	(299,376)
صافي الإيرادات التشغيلية	20,915,872	31,268,765
أعباء المستخدمين وملحقاتها	(8,024,211)	(7,396,006)
مصاريف إدارية وأعباء تشغيلية أخرى	(5,301,664)	(13,699,538)
مخصصات استهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادية وحق استخدام الأصول المستأجرة	(658,657)	(575,100)
إطفاء الأصول الثابتة غير المادية	(209,335)	(139,581)
مجموع الأعباء التشغيلية	(14,193,867)	(21,810,225)
الأرباح التشغيلية	6,722,005	9,458,540
صافي (خسائر) أرباح أو بيع أو استبعاد الموجودات الأخرى	(2,054)	58,639
النتائج قبل الضريبة	6,719,951	9,517,179
الضريبة على الأرباح	(976,443)	(1,209,248)
النتيجة بعد الضريبة	5,743,508	8,307,931
النتيجة بعد الضريبة للنشاطات المتوقفة أو قيد التصفية	-	202,603
النتائج الصافية	5,743,508	8,510,534
النتائج الضافية - حصة الأقلية	151	(25,506)
النتائج الضافية - حصة المجموعة	5,743,357	8,536,040
حصّة السهم العادي من الأرباح ل.ل.	9,775	14,533
حصّة السهم العادي من الأرباح الناتجة عن النشاطات العائدة ل.ل.	9,775	14,144
حصّة السهم العادي من الأرباح الناتجة عن النشاطات المتوقفة أو قيد التصفية ل.ل.	-	389

(1) إخلاء مسؤولية: تمّ نشر الأرقام المرفقة التزاماً بمتطلّبات النشر التنظيميّة للمصارف العاملة في لبنان. لا يجوز الاعتماد على هذه الأرقام في اتّخاذ القرار، وينبغي قراءتها بالاقتران مع المجموعة الكاملة للبيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة كما هي منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك (يُرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2025).

مقالة

المساعدات إلى جانب البندقية: كيف تصوغ واشنطن أولويات لبنان؟

كريم حداد

يدافع أندرو ناتسيوس، المدير السابق للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، عن المساعدات الخارجية باعتبارها وسيلة لإنقاذ الأرواح وخدمة المصالح الأميركية في آن واحد. ويستشهد بالعراق، حيث وفّرت مشاريع التنمية المجتمعية فرص عمل لشبان كان يمكن أن تستقطبهم الفصائل المسلحة، وأسهمت، وفق الدراسات التي يستند إليها، في خفض الخسائر الأميركية. تكشف هذه الحجة، على لسان مسؤول سابق تولّى إدارة المساعدات، موقع التنمية في حسابات القوة الأميركية. فالبرنامج الذي يحسّن حياة عائلة عراقية يمكن أن يؤدي، في الوقت نفسه، وظيفة أمنية لقوة أجنبية.

ومن هنا يمكن قراءة المساعدات في لبنان إلى جانب أدوات الضغط العسكري والدبلوماسي والمالي التي تستخدمها واشنطن لترجيح أولوياتها الإقليمية. كيف يتحوّل التمويل إلى نفوذ؟

تعمل المساعدة عبر قرارات تبدو إدارية في ظاهرها، لكنها تهدف إلى تحديد من يحصل على المال، وما النشاط الذي يستحق التمويل، ومتى تُصرف الدفعة التالية؟

في بلد تراجعت فيه قدرة الدولة على تمويل مؤسساتها، يستطيع المانح التأثير في ترتيب الأولويات حتى عندما تبقى القرارات الرسمية في أيدي المسؤولين المحليين. فالبرنامج المُموّل يجد موظفين وعمّالاً وقدرة على التنفيذ، فيما تنتظر أولويات أخرى موارد قد تتأخر سنوات. ومن هذه الزاوية، تحمل المساعدة وظيفة إمبريالية حين تمنح دولة كبرى قدرة مُستدامة على توجيه خيارات بلد آخر.

ويتجلّى المنطق الكولونيالي في التفاوت بين سلطة الطرف الذي يضع شروط التمويل وحاجة الطرف الذي يتحمّل تبعاتها.

في لبنان، توسّع الدعم الأميركي للجيش وقوى الأمن بعد الانسحاب السوري عام 2005 وحرب تموز عام 2006. وبلغ مجموع الدعم الأميركي للجيش منذ ذلك الحين نحو ثلاثة مليارات دولار، بحسب خدمة أبحاث الكونغرس. وقد أظهر النقاش داخل الكونغرس أن جانباً من التأييد لهذا الدعم قام على النظر إلى الجيش بوصفه قوة موازنة لحزب الله. وللمشروطية جذور تشريعية أيضاً.

فقد ربط قانون أميركي إتاحة أموال الدعم الاقتصادي بتأكيد انتشار الجيش على الحدود مع إسرائيل وبسط سلطة الحكومة في مناطق انتشاره، وإن أجازت قوانين اعتمادات متعاقبة إتاحة الأموال

> **في لبنان تدعم واشنطن جيشاً يُنتظر منه تنفيذ ترتيبات أمنية داخل حدوده، وفي إسرائيل تموّل قدرات عسكرية تدعم تفوّقها وقدرتها على العمل خارج حدودها**

رغم هذا الشرط. تكشف هذه المرونة أن واشنطن تملك ورقة الضغط وتختار متى تستخدمها.

برز هذا المنطق بعد حرب عام 2024. ففي خريف العام التالي، أفادت «رويترز» بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب أفرجت عن مئتين وثلاثين مليون دولار للجيش وقوى الأمن الداخلي، بالتزامن مع مساعي الحكومة اللبنانية لحصر السلاح بيد الدولة. وكان القرار اللبناني موضع خلاف داخلي، وله مؤيّدون ينطلقون من تصورهم لدور الدولة ومصلحة البلد. لكن توقيت الإفراج عن التمويل، فيما كانت الإدارة تقلّص برامج مساعدات كثيرة حول العالم، يبيّن الأهمية التي أولتها واشنطن لهذا الملف. وحين يعتمد تنفيذ قرار داخلي على موارد خارجية، يكتسب المانح نفوذاً على وتيرة التنفيذ حتى لو بقي القرار من الناحية الرسمية لبنانياً.

وتتضح ازدواجية السياسة الأميركية عند النظر إلى جانبي الحدود. فقد طالب مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل من خمسة مواقع بقيت تحتلها داخل لبنان، ودعا السلطات اللبنانية إلى الانتشار فيها بوسط سيادتها على كامل أراضيها. وفي الوقت نفسه، يستمر الدعم العسكري الأميركي الواسع لإسرائيل، وهو يتجاوز عموماً ثلاثة مليارات وثمانمئة مليون دولار سنوياً بحسب خدمة أبحاث الكونغرس. وأُلغيت هنا تعليق بوظيفة التمويل. ففي لبنان تدعم واشنطن جيشاً يُنتظر منه تنفيذ ترتيبات أمنية داخل حدوده، وفي إسرائيل تموّل قدرات عسكرية تدعم تفوّقها الإقليمي وقدرتها على العمل خارج حدودها. بهذا المعنى تعمل المساعدة الأميركية على جانبي الحدود ضمن ميزان قوة واحد، لكن بمقتضيات مختلفة لكل طرف.

تتطلّب قراءة المساعدات المدنية تمييزاً بين أثرها على الناس ووظيفتها في سياسة الدولة المانحة. فسجلّات التمويل الأميركي تُظهر أن برنامج الأغذية العالمي تلقّى التزامات بعشرات ملايين الدولارات للاستجابة الإنسانية في لبنان خلال السنة المالية لـ 2025. ولهذا التمويل قيمة مباشرة لدى الأسر المُحتاجة. وفي المقابل، يمنح الاعتماد المستمر على قرارات المانحين مؤسساتهم قدرة على تحديد ما يحظى بالأولوية وما يبقى بلا موارد.

وقد ظهر أثر هذا الاعتماد حين أصاب تعليق المساعدات الأميركية في العام نفسه بعض الأنشطة المُموّلة في لبنان. فالقرار الذي تتخذه واشنطن لأسباب تتصل بسياستها الداخلية يمكن أن يغيّر قدرة جهات لبنانية على تقديم خدمات يعتمد عليها الناس.

ويتضاعف هذا التفاوت في مرحلة الإعمار. فقد قدّر البنك الدولي احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بعد حرب عام 2024 بأحد عشر مليار دولار، تشمل السكن والبنية التحتية وقطاعات الإنتاج. وحين يعجز البلد عن تمويل حاجات بهذا الحجم، يكتسب المموّلون قدرة على التأثير في ترتيبها. فإذا رُبط تمويل الإعمار بتقدّم مسار أمني، تصبح عودة السكان إلى قراهم وإصلاح شبكات المياه والكهرباء، جزءاً من مساومة سياسية يدفع المدنيون كلفة تأخّرها. وهذه إمكانية يخلقها اختلال القدرة على التمويل، فيما يبقى الحكم على كل برنامج رهناً بشروطه الفعلية وطريقة صرف أمواله.

وبسط سيادتها على كامل أراضيها. وفي الوقت نفسه، يستمر الدعم العسكري الأميركي الواسع لإسرائيل، وهو يتجاوز عموماً ثلاثة مليارات وثمانمئة مليون دولار سنوياً بحسب خدمة أبحاث الكونغرس. وأُلغيت هنا تعليق بوظيفة التمويل. ففي لبنان تدعم واشنطن جيشاً يُنتظر منه تنفيذ ترتيبات أمنية داخل حدوده، وفي إسرائيل تموّل قدرات عسكرية تدعم تفوّقها الإقليمي وقدرتها على العمل خارج حدودها. بهذا المعنى تعمل المساعدة الأميركية على جانبي الحدود ضمن ميزان قوة واحد، لكن بمقتضيات مختلفة لكل طرف.

تتطلّب قراءة المساعدات المدنية تمييزاً بين أثرها على الناس ووظيفتها في سياسة الدولة المانحة. فسجلّات التمويل الأميركي تُظهر أن برنامج الأغذية العالمي تلقّى التزامات بعشرات ملايين الدولارات للاستجابة الإنسانية في لبنان خلال السنة المالية لـ 2025. ولهذا التمويل قيمة مباشرة لدى الأسر المُحتاجة. وفي المقابل، يمنح الاعتماد المستمر على قرارات المانحين مؤسساتهم قدرة على تحديد ما

تظهر حدود السيادة في السؤال عمّن يستطيع الانتظار. تستطيع واشنطن تأخير دفعة أو تغيير أولويات برنامج، فيما يواجه الجيش نقصاً في الموارد وتنتظر الأسر إصلاح منزل أو استعادة مصدر رزق. وكلّما ضاقت البدائل المحلية، زاد أثر هذا التفاوت على الخيارات المُتاحة أمام الحكومة. وبهذا تعمل المساعدات إلى جانب البندقية. فالقوة العسكرية تغيّر الوقائع على الأرض، فيما يستطيع التمويل أن يرجّح الترتيبات التي ستنشأ فوقها. وفي الحالة اللبنانية، يتّضح البعد الإمبريالي حين تتمكّن واشنطن من تمويل التفوّق العسكري الإسرائيلي، والتأثير في الأولويات الأمنية اللبنانية، والاحتفاظ بسلطة تقرير متى تتوافر الموارد التي يحتاج إليها لبنان لتنفيذ خياراته. بينما لا تزال قيادة الجيش تحول دون انزلاق الضغوط الأميركية إلى إدخال لبنان في أتون حرب داخلية، فإن قيادة الجيش تؤكد أن التهديد الوحيد الذي تنبغي مواجهته هو الاحتلال الإسرائيلي.

تقرير

جلسة كهرباء حكومية... سُلّم لنزول جعجع عن شجرة المُقاطعة؟



بعد التصعيد القواتي ضدّ الحكومة، أقرّ مجلس النواب أمس سلفة خزينة لتغطية جزء من المبالغ المتراكمة على إدارات ومؤسسات عامة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. ويبدو أن القوى السياسية الداعمة للحكومة تأمل من هذه الخطوة، إرضاء رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، أو تأمين سلّم له على الأقل لينزل عن الشجرة.

فمعراب كانت قد أعلنت مقاطعتها جلسات مجلس الوزراء احتجاجاً على عدم إحالة قضية شاحنة ضهر البيدر إلى المجلس العدلي. وسبق ذلك اعتكاف وزير الطاقة جو الصدّي، بحجة عدم تجاوب مجلس الوزراء مع طلباته، بشأن ملف الكهرباء.

ضمن هذا السياق، أتى قرار مجلس النواب أمس فتح اعتماد إضافي بقيمة 8,95 تريليونات ليرة، ما يعادل 100 مليون دولار، لتسديد جزء من مُستحقات مؤسسة الكهرباء المتراكمة على إدارات ومؤسسات عامة. لكن الاعتماد لا يغطي سوى نحو 40% من المُستحقات المُقدّرة بـ 248 مليون دولار، ما يُبقي، حسابياً، 148 مليون دولار من دون تغطية، علماً أن هذا الاعتماد فُتح بعدما باشرت إدارات عدّة تسديدَ فواتير متأخرة من الاعتمادات المرصودة في موازنة 2026.

وكان الصدّي قد برّر قرار اعتكافه بامتناع إدارات ومؤسسات عامة عن تسديد الفواتير المُترتّبة عليها لمصلحة مؤسسة الكهرباء، الأمر الذي اعتُبر أنه يُعيق تمويل شراء شحنات الفيول والمازوت اللازمَيْن لتشغيل معامل الكهرباء. لكن اللافت في هذه المسألة أن المبالغ التي كانت متوافرة في حسابات المؤسسة لدى مصرف لبنان كانت تُجبى على أساس تعرفة مُحدّثة تبلغ 27 سنتاً، محدّدة على أساس سعر 110 دولارات لبرميل النفط، أي إن الأموال المُجبيّة يُفترض أن تغطي الشحنات اللازمة. ومع ذلك، انحدرت التغذية إلى مستويات متدنّية في الصيف بلغت ساعة واحدة يومياً. فاتخذ الصدّي خطوة الاعتكاف للحصول على مزيد من الأموال، من باب المبالغ المتراكمة هذه.

جلسة حكومية للكهرباء

واليوم، تنعقد في السراي الحكومي جلسة حكومية مُخصّصة للكهرباء بعد تأجيلها مرتين مُتتاليتين، نتيجة المُقاطعة القواتية. وفيما لا يُتوقّع أن تثمر الجلسة عن أي إنجاز، خصوصاً أن النقاشات مع الدوحة بشأن عرضها لحل أزمة الطاقة في لبنان لا تزال مستمرة، يبدو واضحاً أنها تشكّل محاولة لاحتواء المُقاطعة القواتية وتهيئة الظروف لعودة وزراء معراب إلى المشاركة في اجتماعات الحكومة. فبعد مُقاطعة وزرائها، التي جاءت عقب اعتكاف وزير الطاقة، أستنفر رئيس الحكومة نواف سلام لإيجاد ما يُرضي معراب ويجنّب حكومته أزمة، فحدّد جلسة خاصة للكهرباء، وأولى الملف اهتماماً استثنائياً، عبر التواصل مع قطر وتركيا ودول أخرى، بحثاً عن حلول لأزمة الطاقة. ونجح هذا المسار جزئياً في دفع الصدّي إلى العودة عن اعتكافه، بما قد يفتح الباب، وفق مصادر مطّلعة، أمام تراجع «القوات» عن مقاطعة جلسات الحكومة.

> **اعتماد إضافي بقيمة 100 مليون دولار لتسديد مُستحقات مؤسسة كهرباء لبنان على مؤسسات عامة**

لكنّ عقدة شاحنة ضهر البيدر لا تزال قائمة. فسمير جعجع ربط عودة وزرائه بإحالة القضية إلى المجلس العدلي، ما يجعل التراجع عن المُقاطعة أكثر صعوبة، في ظل استمرار الإعلاميين والناشطين المحسوبين على معراب في الترويج لهذا المطلب ورفع سقف المواقف. بل إن التصعيد القواتي امتدّ إلى السعودية، عبر الإيحاء بأن الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان تدخّل في الملف للحؤول دون إحالته إلى المجلس العدلي. وعليه، لا يزال حضور وزراء «القوات» جلسة اليوم غير محسوم، كما لا تبدو عودتهم، في حال حصولها، تفصيلاً إجرائياً بسيطاً، إذ سيكون عليهم تبرير استئناف المُشاركة من دون تحقيق المطلب الذي جعلوه شرطاً لها.

(الأخبار)

تقرير

تمويل الزبائنية بالاقتراض: 746 مليون دولار لـ «أمان» في 6 سنوات

زينب بزي

أقرّ، أمس، مجلس النواب، قرضاً جديداً بقيمة 200 مليون دولار من البنك الدولي لتمويل برنامج «أمان». وبذلك ارتفع مجموع القروض المُخصّصة لهذا البرنامج منذ عام 2021 إلى 746 مليون دولار، من دون احتساب الفوائد والرسوم. هكذا تواصل قوى السلطة الاستدانة بالدولار لتمويل مساعدات نقدية شهرية للأسر الفقيرة، من دون أن تقترن هذه السياسة بمسار اقتصادي يوفّر لها مصادر دخل مُستدامة. فالمساعدات تُستهلك لتغطية جزء من الحاجات الأساسية، فيما تبقى أعباء القروض على الخزينة لسنوات، ويصبح استمرار الدعم مرهوناً بقدرة الدولة على تأمين اعتمادات متزايدة، وهي قدرة لا تعكسها أرقام الموازنة. لذا، يُخشى أن تتحوّل الاستدانة إلى وسيلة لتمويل الفقر بصورة متكرّرة، بدلاً من التعامل مع أسبابه، خطأ منهجي في التصميم.

في عام 2021، وافق لبنان على قرض بقيمة 246 مليون دولار لشبكة الأمان الاجتماعي الطارئة، ثم وافق على 300 مليون دولار إضافية في عام 2023، وأمس وافق على قرض بقيمة 200 مليون دولار. وتضاف إلى أصل الدين فوائد ورسوم، ويذهب قسم منه لتمويل تشغيل البرنامج والاستشارات المرتبطة به، علماً أنّ تسديد أصل القرض الأخير يبدأ في نيسان 2031 ويستمرّ حتى تشرين الأول 2043. أي إنّ الدولة ستسدّد لسنوات أموالاً جرى إنفاق جزء كبير منها على احتياجات يومية.

لا يعني ذلك أنّ الأسر ليست بحاجة إلى المساعدة الشهرية لتأمين الغذاء والدواء، بل إن وقفها من دون بديل سيضاعف معاناتها. لكنّ المشكلة، بحسب رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية جمال حيدر، تكمن في كيفية إنفاق الموارد العامة والعائد الاجتماعي والاقتصادي الذي تحقّقه. ويقول لـ«الأخبار» إنّ «الإشكالية في برنامج أمان ليست في مبدأ تقديم المساعدة النقدية، بل في تصميمها وتمويلها واستدامتها»، موضحاً أنّ اعتماد دولة تعاني أزمة مالية عميقة على القروض الخارجية لتمويل تحويلات استهلاكية لكنها لا تُنهيه، ولا توفّر وحدها دخلاً مستقراً.

> **أقرّ أمس مجلس النواب قرضاً جديداً لتمويل برنامج «أمان» بقيمة 200 مليون دولار**

المزيد من القروض؟

في موازنة 2026، خُصّص نحو 55 مليون دولار لبرنامج «أمان»، فيما تكشف وثائق وزارة الشؤون الاجتماعية، التي عُرضت على لجنة المال والموازنة خلال مناقشة القرض الجديد، عن خطة للانتقال تدريجياً إلى التمويل المحلي الكامل بحلول 2028. ووفقاً لهذه الخطة، يُفترض أن ترتفع مساهمة الدولة إلى 100 مليون دولار في عام 2027، ثم 170 مليوناً في عام 2028، مع الاستغناء عن التمويل الخارجي. غير أنّ مشروع موازنة 2027 لا يرصد للبرنامج سوى 70,5 مليون دولار، أي أقلّ بنحو 29,5 مليوناً من المبلغ المُفترض. أمّا البنك الدولي، الذي يشترط تعزيز التمويل المحلي للبرنامج، فيقدّر حاجة الدولة إلى مساهمة تُراوح بين 109,7 ملايين و129,7 مليون دولار في عام 2027، بحسب سيناريوات التمويل التي وضعها. أي إنّ فجوة التمويل قائمة قبل عام واحد من الموعد المُحدّد للاستغناء عن القروض والهبات.

وهنا يأتي دور القرض الجديد بقيمة 200 مليون دولار. والأخطر أنّ خطة الوزارة تفترض انخفاض عدد الأسر المستفيدة من 150 ألفاً في عام 2027 إلى 135 ألفاً في عام 2028، ثم 120 ألفاً في عام 2029، نتيجة مزاعمها بوجود «تعافٍ اقتصادي» و«برامج الإدماج في سوق العمل»، من دون أن تقدّم حصيلة فعلية لعدد الأسر التي استطاعت الاستغناء عن المساعدات نتيجة تحسّن دخلها.

والمُفارقة أنّ رئيس الحكومة نواف سلام، خلال جلسة مُساءلة الحكومة في أيلول الماضي، استعرض المساعدات المُقدّمة، وفي مقدّمها «أمان»، وردّ على الذين يسألون: «أين الدولة؟»، بقوله إنها «قامت بواجبها بكل إمكاناتها التي تعرفون جميعاً محدوديّتها». لكن بأيّ أموال كانت الدولة حاضرة؟ يظهر الأمر بوضوح للعيان، إذ إن الحكومة استدلّت على المساعدات لتأكيد حضورها الاجتماعي، بينما هي تستدين لتمويل هذا الحضور ومن دون أن تضمن استمرارية هذا البرنامج أو توضيح آلية خروج الأسر من دائرة الحاجة. عملياً، هي تنقل الأعباء إلى الأجيال المقبلة. لأنّ هذه القروض يجب ردّها مع الفوائد، فضلاً عن أنها تضخّ في اقتصاد يعتمد على الاستيراد، أي إن ما يُضخّ على شكل عملات الأجنبية يخرج إلى الخارج مقابل استيراد الحاجات الأساسية للأسر. نموذج كهذا، يتطلّب مزيداً من القروض في السنوات المقبلة لتمويل الفقر المتزايد.

شبكات الزبائنية

ولا تقف المخاطر عند حدود التمويل، بل تمتدّ إلى إمكان توظيف المساعدات سياسياً. ففي دراسة ميدانية أعدّتها «Urban Axis» لصالح ائتلاف «CAMEALEON» عام 2025، وثّق الباحثون شهادات عن دور العلاقات السياسية والاجتماعية في الوصول إلى المعلومات المتعلقة ببرامج المساعدات، إذ أفاد مشاركون بأنّ ممثلين لأحزاب سياسية كانوا يُطلعون مناصريهم على تفاصيل بعض البرامج قبل الإعلان عنها للعموم. ورغم أنّ هذه الشهادات تتعلّق ببرامج المساعدات عموماً، ولا تثبت تدخّلاً سياسياً ممنهجاً في اختيار مستفيدي «أمان» تحديداً، فإنّها تطرح إشكالية استفادة القوى السياسية من توزيع أموال لا تموّلها بنفسها.

وتكتسب مخاطر التوظيف السياسي للمساعدات، أهمية إضافية في ظلّ شحّ الموارد المُتاحة التي تسيطر عليها شبكات الزبائنية التقليدية. فقد شكّلت المساعدات الدولية بديلاً من موارد الزبائنية بعد الإفلاس، وهذا الأمر كان أحد المحاور التي تناولها مشروع بحثي للمعهد الجامعي الأوروبي بشأن «تحوّلات الزبائنية السياسية في لبنان بعد الانهيار الاقتصادي». وهذا ما يفتح الباب أمام سؤال يتصل ببرامج المساعدات الحالية: هل يمكن للقوى السياسية التي تراجعت قدرتها على الإنفاق المباشر على قواعدها الشعبية أن تستفيد من توزيع المساعدات المُموّلة خارجياً للحفاظ على نفوذها، من دون تحمّل كلفتها؟

إذاً، قد تتمكّن القوى السياسية من الحفاظ على شبكات نفوذها إذا وجدت مصادر بديلة للتمويل عبر الاستدانة. بمعنى أوضح، إنّ الأموال التي يُفترض أن تكون وسيلة لحماية الأسر الأكثر فقراً قد تتحوّل إلى مورد إضافي للزبائنية. ولا يبدو أن هذه القوى تسعى إلى إنهاء حاجة الأسر للمساعدات بمقدار ما تسعى إلى تأمين قنوات توزيع لشراء الولاءات.



(هيثم الموسوي)

تقرير

الصقيع يضرب البقاع

البطاطا تخسر ثلث إنتاجها والخضر تختفي من الأسواق

سامر الحسيني

ضربت موجة صقيع غير مألوفة سهول البقاع في الأيام الماضية، متسبّبة بأضرار واسعة في المواسم الزراعية، تصدّرتها البطاطا المعروفة بـ«اللقى»، التي خسر إنتاجها المتوقّع أكثر من 30 في المئة. وشملت الخسائر أصنافاً متعدّدة من الخضر، فيما بدأت تداعياتها تظهر في الأسواق مع تراجع الكميات وارتفاع الأسعار.

وتسبّب انخفاض درجات الحرارة إلى ما دون درجتين تحت الصفر، بتلف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، واحتراق شتول البصل المزروع حديثاً والقرنبيط والملفوف والبندورة والخيار والكوسا وغيرها، في وقت كان المزارعون يعوّلون فيها على ما تبقّى من الموسم لتعويض جزء من خسائرهم.

وتكشف المشاهد الممتدّة من سهول بعلبك والبقاع وحشمش، مروراً بسهل سرعين، وصولاً إلى الأراضي الزراعية على طول أوتوستراد رياق - بعلبك، حجم الأضرار التي خلّفها الصقيع. وبينما يحاول المزارعون إنقاذ ما تبقّى من محاصيلهم، فقدت كميات كبيرة منها، ولا سيما الخيار والكوسا والقرنبيط والملفوف والثوم، صلاحيتها التسويقية. وتحوّلت بعض الخضر إلى ما يشبه العجينة بفعل تجمّد المياه داخلها.

خسائر واسعة

وأوضح رئيس الاتحاد الوطني للنقابات الزراعية في لبنان إبراهيم الترشيشي أن موجة الصقيع التي استمرت خمسة أيام مُتتالية، بمعدّل ثلاث إلى أربع ساعات يومياً، مع تسجيل درجات حرارة عند الصفر أو دونه، قضت على ما تبقّى من مواسم زراعية في المنطقة، في وقت كانت الأسعار قد بدأت تتحسّن. وأضاف أن الأضرار طاولت محاصيل الخيار والبندورة والكوسا والباذنجان والبطاطا، «وتجاوزت خسائر موسم البطاطا وحده 30 في المئة من الإنتاج المتوقع، أي ما يقارب 15 ألف طن». فالدونم الذي يُفترض أن ينتج بين طنين وثلاثة أطنان من البطاطا، لن يتجاوز إنتاجه في حالات كثيرة طناً واحداً أو طناً وربع طن، ما يضع المزارعين أمام خسائر كبيرة في محصول يُعدّ من أبرز مواسمهم.



(أرشيف)

وحذّر الترشيشي من أن تراجع الكميات المُنتجة، وفقدان جزء منها المواصفات والأوزان المطلوبة، سيؤديان إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار، لافتاً إلى أن سعر كيلو الخيار والبندورة بلغ نحو 150 ألف ليرة، فيما وصل سعر كيلو الكوسا إلى 250 ألفاً. وأشار إلى أن تراجع الإنتاج البقاعي، إلى جانب صعوبة الاعتماد على بعض المناطق الزراعية في الجنوب، سيقلّصان الكميات المُتاحة في الأسواق، وقد يفرضان استيراد بعض المُنتجات لتلبية حاجات السوق المحلية وتعويض النقص. ودعا إلى تعويض المزارعين المتضررين، والإسراع في إنشاء صندوق للطوارئ والحالات المُستعجلة يتولى تغطية الخسائر الزراعية الناجمة عن ظروف استثنائية كهذه، على أن يُموّل من رسوم تُفرض على المُنتجات الزراعية المُستوردة.

سوق قب الياس، أحد أبرز مراكز تجميع الخضر والفواكه وتوزيعها في لبنان، والذي يستقبل مئات الأطنان يومياً، لم يعد يستقبل أكثر من عشرة أطنان، بتراجع يقارب 90 في المئة، بحسب رئيس نقابة تجار الخضر والفواكه بالجملة عمر حاطوم، مشيراً إلى أن بعض الأصناف، كاللوبياء والكوسا والملفوف والقليفلة، باتت نادرة في السوق، وإن توفّرت، تُباع بأسعار مرتفعة جدّاً.

وينسحب هذا التراجع، بحسب حاطوم، على مختلف المحاصيل الزراعية، مُقدّراً الخسائر بنحو 80 في المئة من الإنتاج. ويحذّر من أن استمرار الوضع على حاله قد يؤدّي إلى فقدان كميات إضافية من السلع الزراعية، وربما غياب بعض الأصناف بالكامل عن الأسواق.

> **الخسائر بدأت تظهر في الأسواق ارتفاعاً للأسعار واختفاءً لأصناف زراعية**

على الغلاف

خامس تدخّل عسكري سوري في الخارج
المساعدات الموعودة لا تضمن التعافي



الاتفاقيات التي جرى توقيعها أخيراً في الرياض بين «الصندوق السعودي للتنمية» ووزارة المالية، بلغت قيمتها 403 ملايين (هنّ الوبيه)

سلّام محمد

إن صحّت التسريبات عن نيّة دمشق إرسال بعض من وحداتها العسكرية لمساندة الرياض في حربها ضدّ حركة «أنصار الله» في اليمن، فستكون هذه المرّة الخامسة في تاريخ البلاد التي يُتّخذ فيها إجراءٌ من هذا النوع. المرّة الأولى كانت عام 1948، عندما شارك الجيش السوري، إلى جانب الجيوش العربية، في الدفاع عن فلسطين؛ والثانية، تمثّلت في دخول وحدات مُدرّعة إلى الأردن لمساندة فصائل المقاومة الفلسطينية خلال أحداث ما عُرف بـ«أيلول الأسود» عام 1970. أمّا الثالثة، ففي عام 1976، حينما دخلت تشكيلات عسكرية سورية إلى لبنان بعيد اندلاع الحرب الأهلية، وبقيت فيه حتى عام 2005؛ والرابعة عندما انخرطت سوريا ضمن تحالف دولي واسع لإخراج القوات العراقية من الكويت، عام 1991.

في المرّات الثلاث الأولى، هيمنت المصالح والمواقف السياسية على قرارات التدخّل العسكري الخارجي، فيما جاء التدخل في المرّة الرابعة نتيجة مزيج من الحوافز السياسية والاقتصادية التي عُرضت على دمشق، بدءاً من عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة بمشاركتها، مروراً بإعطاء الضوء الأخضر لبسط سيطرتها على لبنان، وصولاً إلى الحصول على دعم اقتصادي ومالي، وغير ذلك. وهذا ما دفع بسوريا إلى الموافقة على المشاركة العسكرية في حرب الخليج الثانية، رغم الموقف الشعبي الداخلي المتعاطف مع العراق آنذاك. وفي ظلّ الأنباء المتواترة اليوم عن احتمال انخراط سوريا في حرب اليمن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يتقدّم السؤال عن المقابل الذي يمكن أن تحصل عليه دمشق إذا ما سارت على خُطى القاهرة وقدّمت دعماً عسكرياً للرياض؟ وهل سيكون دافعها الآن سياسياً فحسب، أم سيجمع بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية؟ وإلى أيّ حدّ يمكن المساعدات الخارجية أن تُسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في سوريا، والتخفيف بالتالي من حالة الاحتقان الشعبي؟

تجربة سابقة مشابهة

ربّما من المفيد هنا التذكير بالمنافع الاقتصادية التي عادت على سوريا بعد مشاركتها في حرب الخليج الثانية، وحجم تلك المنافع، ومدى أثرها التنموي والاجتماعي المُستدام. فقد حصلت سوريا، بعد مشاركتها في «التحالف الدولي لتحرير الكويت» على مساعدات مالية خليجية كبيرة، وُجّهت تحديداً لتمويل مشاريع تنموية وخدمية مُتّفَق عليها في قطاعات الكهرباء والاتصالات والنقل والصناعة والصرف الصحي وغيرها؛ أي إنها لم تكن مساعدات مالية عامة غير مُحدّدة الاستخدام. وبحسب تقديرات إحدى الدراسات الأكاديمية، بلغت قيمة المعونات الخليجية آنذاك نحو 1,5 مليار دولار، من إجمالي المساعدات العربية والدولية التي راوحت تقديراتها بين مليارَي وأربعة مليارات دولارات. ثلاثة عقود ونصف عقد، ظاهرة في محطّتَي جندر والزارة لتوليد الطاقة الكهربائية، ومصنعَي الغزل والنسيج في اللاذقية وإدلب، وغيرها من المُنشآت. إلّا أن تلك المشاريع، على أهمّيتها وثقل مساهمتها الإنتاجية والخدمية، لم تُحدث تحوّلاً اقتصادياً وصناعياً وتصديرياً عميقاً؛ إذ ظلّ الاقتصاد السوري عاجزاً عن تمويل مشاريعه وتوليد إيرادات تصديرية تحدّ من العجوزات المالية التي استمرّت في ملاحقته. ففي الوقت الذي كانت فيه مصانع جديدة تؤسَّس، واجهت معامل حكومية صعوبات عديدة في الإنتاج والتسويق والتصدير، وذلك من جرّاء الأنظمة والقوانين المُقيّدة لعملها.

وبحسب بيانات التجارة الخارجية السورية، فإن كمية المستوردات بين عامَي 1994و2000، زادت بنسبة 40%، في حين أن كمية الصادرات سجّلت زيادة جيدة بين عامَي 1994 و1997 بلغت نحو 12%، قبل أن تعاود الانخفاض في عام 2000 بنسبة قدرها 9,5%، مُقارنة بما كانت عليه في عام 1997. وفي بيانات أخرى صادرة عن «منظمة الأغذية والزراعة العالمية»، شكّلت المُنتجات الأولية نحو 82% من الصادرات السورية خلال الفترة الممتدّة بين عامَي 1997 و1999، كما ظلّت معظم الصادرات غير النفطية مرتبطة بالمواد الزراعية الخام أو المُنتجات القائمة عليها. أمّا «صندوق النقد الدولي»، فقد أشار إلى أن حصة الصناعات التحويلية من الصادرات السورية غير النفطية، تراجعت من 41,7% عام 1990 إلى نحو 34% عام 1994، قبل أن ترتفع إلى نحو 36,2% عام 1995.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن المساعدات العربية، أو بعض جوانبها، واجهتها تعقيدات بيروقراطية وصعوبات تسبّبت في تأخير تنفيذ عدد من المشاريع أو الاستفادة من التمويلات المُقدّمة في الوقت المناسب. كذلك، اضطرّت الشركات الأجنبية إلى التعاقد مع وسطاء محلّيين ومتنفّذين لتسهيل أعمالها، غير أن هذه الممارسات،

> **تسعى دمشق اليوم إلى الحصول على ثلاثة أشكال من المساعدات الاقتصادية**

وإن أثارت تساؤلات بشأن آليات التنفيذ، لا تكفي وحدها لتأكيد وقوع صفقات فساد في المشاريع المُنفّذة.

طموحات كبيرة

بعد نحو ثلاثة عقود ونصف عقد، تجد سوريا نفسها في موقع مشابه، ولكن وسط ظروف محلّية وإقليمية ودولية مختلفة تماماً عما كانت عليه في التسعينيات. وسواء أرسلت دمشق بعضاً من وحداتها العسكرية تحت عنوان «الدفاع عن المملكة»، أم اكتفت بالتعاون التدريبي والاستخباراتي، وفق ما يُروّج إعلامياً، فإن الملف الاقتصادي سيبقى حاضراً. ولا سيما أن الأوضاع المعيشية في الداخل آخذة في التدهور. وهو تدهورٌ يُعزى إلى مجموعة من العوامل، أبرزها السياسات العامة المُتّبعة منذ سقوط النظام السابق، وتوقّف بعض الدول عن تقديم دعمها المالي المباشر، وتداعيات الأزمات الإقليمية والدولية الأخيرة، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي.

تسعى دمشق، من خلال تحرّكاتها الخارجية، إلى الحصول على ثلاثة أشكال من المساعدات الاقتصادية، يُراد لها أن تتكامل في ما بينها. الأول، وهو الأهمّ حالياً، يتمثّل في تحصيل منح مالية لتمويل كتلة رواتب عناصر الجيش والأجهزة الأمنية والعاملين المدنيين المحسوبين على «هيئة تحرير الشام» المُنحلّة، التي تشكّلت قبل سقوط النظام السابق واستمرّ حضور كوادرها بَعده. وتُقدّر هذه الكتلة، بحسب بعض المتابعين، في حدّها الأدنى، بنحو 500 مليون دولار سنوياً؛ وهي منفصلة عن كتلة رواتب العاملين في مؤسسات الدولة وأجورهم، التي تُخصَّص لها اعتمادات مُعلَنة في الموازنة العامة. أمّا الشكل الثاني، فيقوم على الحصول على منح وقروض مُيسّرة لتنفيذ مشاريع تنموية وخدمية تعزّز مشروعية العهد الجديد وحضوره. وفي حين تأمل الإدارة الانتقالية أن يتطوّر هذا النوع من المساعدات ليصل إلى مستوى دعم جهود إعادة الإعمار، تندرج الاتفاقيات التي جرى توقيعها أخيراً في الرياض بين «الصندوق السعودي للتنمية» ووزارة المالية، والتي بلغت قيمتها 403 ملايين دولار، ضمن المسار المشار إليه، وإن بقيت في نطاق محدود لا يرقى إلى مستوى طموحات دمشق. وبالنسبة إلى الشكل الثالث، فيقتضي تشجيع الدول على دفع كبار المستثمرين فيها إلى دخول السوق السورية، ولا سيما أنه بعد نحو عامين من التركيز على الاستثمارات الأجنبية والترويج لأثرها الاقتصادي المباشر في الأوضاع العامة، لا تزال حصيلة المشاريع المُنفّذة من بين تلك التي أُعلن عنها خلال الاحتفالات الرسمية ضئيلة جداً. فالحذر والتريّث هما السِّمتان الرئيسيتان اللتان تحكمان تعامل المستثمرين العرب والأجانب مع الحالة السورية، وهو ما كان حديث المبعوث الأميركي، توم برّاك، أخيراً، واضحاً في الإشارة إليه.

عملياً، يبدو حصول دمشق على هذه المساعدات بالشكل الذي تتمنّاه، بعيد المنال في الوقت الراهن، حتى لو قرّرت إرسال قوات عسكرية إلى السعودية أو اليمن أو لبنان. فما يمكن أن يُقدَّم لها لن يخرج، على الأرجح، عن الأطر التي سبق أن عُرضت عليها. وبالتالي، تبقى الكرة في ملعبها، أيّاً بلغت قيمة المساعدات الخارجية وأيّاً امتدّت فترتها الزمنية. فهذه المعونات ستظلّ محدودة الجدوى ما لم يُعَد النظر في السياسات العامة المُتّبعة في إدارة الشأن الاقتصادي، والاستعانة بالكفاءات والخبرات الوطنية بعيداً من الولاءات والانتماءات الضيّقة والتصنيفات السياسية والاجتماعية، والعمل على تفكيك شبكات المحاسيب والمصالح والإقطاعيات والاحتكارات الجديدة، والبدء بخطوات جادّة وحقيقية لتحقيق مصالحة وطنية قائمة على العدالة الانتقالية، لا الانتقامية أو الانتقائية.

مقياس التسعينيات

وفقاً لمؤشر متوسط أسعار المستهلك في الولايات المتحدة، فإن قيمة المساعدات العربية والدولية التي حصلت عليها سوريا على خلفية مشاركتها العسكرية في «تحرير الكويت»، تُعادل اليوم ما يراوح بين 5 و9 مليارات دولار، بأسعار الوقت الراهن. فهل هناك دولة قادرة على تمويل مشاريع سورية بقروض مُيسّرة بهذا الحجم خلال العامَين المقبلَين؟ وإذا تحقّق ذلك فعلاً، لأيّ سبب كان، فهل سيكون كافياً لوقف التدهور الاقتصادي الحاصل وتحقيق قدر من التعافي؟ ربّما تكون العودة إلى ما حدث في التسعينيات كافية للإجابة عن هذَين السؤالَين. فالتعافي يبدأ من الداخل، وإن كان يحتاج إلى دعم خارجي، لكن لا يمكن أن يحدث العكس. بعبارة أوضح: المساعدات الخارجية قد تدعم التعافي، لكنها لا تعوّض اختلالات السياسات الاقتصادية والإدارية الداخلية.

العراق

«التنسيقي» يتوسّط لمنع الانفجار
«الكتائب» للزيدي: لا تهاون في ملف السلاح

بغداد - **فقار فاضل**

تقترب العلاقة بين رئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، وبعض فصائل المقاومة ولا سيما «كتائب حزب الله»، من منعطف بالغ الخطورة، مع تصاعد التهديدات المُتبادلة، وامتداد الخلاف من ملفّ حصر السلاح إلى ملفّات أمنية واقتصادية تمسّ مواقع النفوذ داخل مؤسّسات الدولة. وبينما تتكثّف وساطات قيادات «الإطار التنسيقي» لاحتواء التوتر، تتزايد التحذيرات من أن تعثّر المفاوضات قد يفتح الباب أمام مواجهة يصعب احتواء تداعياتها.

وفي موقف غير مسبوق في حدّته، أكّد مسؤول «الكتائب» الأمني، «أبو مجاهد العساف»، في بيان، أن «سلاح المقاومة مسألة عقائدية وأخلاقية ومبدئية، ولن نتهاون فيه، ولن يحصل العدو منّا على أيّ تنازل حتى لو قُطّعنا إرباً»، مُحمّلاً الزيدي «المسؤولية الكاملة عن أيّ هجوم يستهدف مقرّات المقاومة الإسلامية أو بعض مقرّات الوية الحشد الشعبي ومقاتليه؛ وبالأخص بعد تسخير جزء من الأجهزة الأمنية لجمع المعلومات ومشاركتها مع العدو الأميركي، الذي يشاركها بدوره مع الكيان الصهيوني لتنفيذ ضربات داخل العراق وبعلم منه شخصياً». ويأتي ذلك في وقت يتمسّك فيه الزيدي بجدول زمني لـ«حصر السلاح في يد الدولة»، ينتهي في 30 حزيران 2027، وهو ما تقابله قوى المقاومة برفض تقديم تنازلات تحت الضغوط. وفي هذا الإطار، تقول مصادر فصائلية، لـ«الأخبار»، إن «بغداد تحاول دفع الفصائل إلى صفقة تتضمّن تسليم السلاح أو إخضاعه لسلطة الدولة، بينما ترى الكتائب أن هذه المسألة لا يمكن فصلها عن طبيعة التهديدات الإقليمية، والموقف من الوجود الأميركي. والكتائب، وإن كانت أعلنت وقف عملياتها داخل العراق، إلّا أنها نفت أن يكون ذلك جزءاً من اتفاق على تسليم السلاح».

ومع بلوغ الخلاف ذروته، وخروج التهديدات المتبادلة إلى العلن، تحرّكت شخصيات نافذة، بينها رئيس «المجلس الأعلى الإسلامي»، همام حمودي، ورئيس منظمة «بدر»، هادي العامري، لمنع انفلات الأزمة، وفق ما يفيد به قيادي في «الإطار التنسيقي»، «الأخبار». وبحسب القيادي، فإن الكتائب ترى أن الزيدي تجاوز تفاهمات

> **التصعيد الحكومي لا يمكن عزله عن الضغوط الأميركية لنزع عناصر القوة من الساحة العراقية**

سابقة معها، ولم يصغ إلى ملاحظاتها في ملفات تعدّها مصيرية، كما تعترض على إجراءات حكومية طاولت شركات متّهمة بالارتباط بها، وعلى تفعيل مذكّرة قبض بحق نجل أمينها العام، الحسين الحميداوي، فضلاً عن اتهامها الحكومة بتوجيه مؤسسات وقطاعات رسمية إلى عدم التعامل معها.

في المقابل، تعتبر أوساط قريبة من الحكومة أن «الإجراءات المُتّخذة تندرج في إطار صلاحيات الدولة، وأن مراجعة العقود، والتحقيق في شبهات الفساد، وتنفيذ أوامر القضاء، ليست استهدافاً سياسياً». وكانت تحدّثت تقارير عن إلغاء الحكومة عقوداً تجارية في مطار الموصل مع شركات قالت إنها مرتبطة بفصائل مسلّحة، فيما نفت «الكتائب» امتلاكها تلك العقود، داعيةً، على لسان العساف، «هيئة النزاهة» إلى «التحقيق في أموال رئيس الوزراء علي الزيدي التي تُقدّر بـ21 تريليوناً بحسب اعترافه في إحدى جلسات الإطار». وفي الاتجاه نفسه، تحرّك نواب من حركة «حقوق»، المحسوبة على «الكتائب»، لجمع تواقيع لفتح ملفات واستجواب رئيس الوزراء.

إزاء ذلك، يرى الخبير في الشؤون الاستراتيجية، ضرغام الحمداني، في حديث إلى «الأخبار»، أن «التصعيد الحكومي لا يمكن عزله عن الضغوط الأميركية لنزع عناصر القوة من الساحة العراقية»، محذّراً من أن «ربط الملف باتهامات وإجراءات اقتصادية انتقائية قد يهدّد السلم الأهلي». ويدافع بأن «قوى المقاومة لا تعارض بناء الدولة، لكنها ترفض تحويل مؤسساتها إلى أداة لتنفيذ أجندات خارجية». في المقابل، لا يرى الباحث السياسي، إبراهيم السراج، أن الأمور تتّجه بالضرورة نحو الصدام، مؤكداً أن «الحوارات والتفاهمات بين الطرفَين لا تزال مستمرة، وأن هناك بوادر لحلحلة الأزمة». ويشير إلى وجود أطراف خارجية تدفع في اتجاه التصعيد، وتحاول جرّ الطرفين إلى المواجهة.

وكان أُرجئ اجتماع مُقرّر بين قادة «التنسيقي» والزيدي في التاسع من تشرين الثاني الجاري، بسبب الخلاف على كيفية التعامل مع التصعيد، وتعثّر «اللجنة الرباعية» في مفاوضاتها مع الفصائل. ونقلت وسائل إعلام محلّية عن مصدر مطّلع وقتذاك، أن بعض أطراف «التنسيقي» غير راضية عن نهج الحكومة، وأن استمرار التوتّر قد يدفع فصائل أخرى إلى التضامن مع الكتائب، بما يهدّد مسار التفاوض.

اليمن

قوات صنعاء تصل إلى الخطّ الساحلي بين عدن ولحج

صنعاء - **رشيد الحداد**

تمكّنت قوات صنعاء من الوصول إلى الخط الساحلي الرابط بين محافظتَي عدن ولحج وجنوب مضيق باب المندب، فارضة واقعاً عسكرياً جديداً، وواضعةً الفصائل الموالية للسعودية في منطقتَي السقيا ورأس العارة، جنوبي المضيق، بين خيارَي الأسر والانسحاب من دون سلاح. ورغم شنّ الطيران السعودي عشرات الغارات في محاولة لتأخير اقتراب تلك القوات، سُجّل وصول طلائع الأخيرة إلى الخطّ الساحلي، حيث أكدت مصادرها أن خطّ الإمداد الرئيسي الذي تستخدمه الفصائل صار تحت السيطرة. وكانت تمكّنت «أنصار الله» من السيطرة على مناطق غبل البرير وهويرب ومخيم خرز في مديرية المضاربة غربي لحج، بموازاة تقدّم مقاتليها من المحور المقابل في اتجاه معسكر خرز ومنطقة خور عميرة بين عدن ولحج.

وأفادت مصادر ميدانية، «الأخبار»، بأن مواجهات عنيفة دارت، أمس، في عدّة مسارات بالقرب من معسكر خرز، بعدما تمكّنت قوات صنعاء من السيطرة على بئر التواني، وصارت على مقربة من المعسكر الذي يُعدّ قاعدة إمداد عسكرية للحشود التابعة للسعودية، ويحتوي على عدد كبير من مخازن السلاح والذخائر المتنوّعة. وسبق أن نفّذت تلك القوات ستّ عمليات هجومية باستخدام صواريخ باليستية ضدّ حشود عسكرية لـ«ألوية العمالقة» و«قوات درع الوطن» في «خرز» ومواقع أخرى في رأس العارة وخرز. وقال الناطق العسري، العميد يحيى سريع، إن هذه العمليات أدّت إلى سقوط عشرات القتلى.

وفي الوقت الذي تصف فيه مصادر جنوبية التقدّم إلى الخطّ الساحلي بأنه «اختراق»، تقول الفصائل الموالية للسعودية إنها لا تزال تتواجد في مناطق السقيا ورأس العارة وترفض الانسحاب، وإنها بدأت تتلقّى دعماً عسكرياً عن طريق البحر. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر ميدانية مطّلعة في محافظة لحج أن قوات صنعاء دعّمت، عبر مكبّرات الصوت وأجهزة الاتصالات، عناصر الفصائل السلفية المتبقّين في السقيا ورأس العارة إلى إلقاء السلاح والنجاة بأرواحهم. وأكّد عضو المجلس السياسي لـ«أنصار الله»، محمد الفرح، أن عشرات العناصر التابعين للفرقة الثانية من «الوية العمالقة» مُحاصرون في إحدى جبهات المضاربة، وسط فشل محاولات فكّ الحصار عنهم. وأضاف، في منشور على «إكس»، أن قوات صنعاء تواصل تقدّمها في جبهات لحج والمضاربة ورأس العارة، وأن «صفوف العدو تشهد حالة من الارتباك والتخبّط»، مع انسحابات واسعة من خرز، والشط، ومفرق الصريح، والمحاولة، والشقيقة، باتجاه خور عميرة.

منزل دمرته غارة سعودية في قرية بمحافظة صنعاء (هنّ الوبيه)



الحدث

تصاعد رسائل التهديد إيران - أوروبا: حرب ظلّ؟

طهران - **محمد خواجوئي**

ينذر التوتّر المتصاعد بين إيران وأوروبا، في الأسابيع الأخيرة، بمسار أوسع وأخطر، عنوانه احتمالية تمدّد جغرافيا الحرب من الشرق الأوسط إلى قلب القارّة الأوروبية. ففي وقت يخيّم فيه ظلّ التهديدات الأميركية والإسرائيلية على المنطقة منذ أشهر، تسعى طهران، عبر إعادة تعريف عقيدتها الردعية، إلى إنهاء حالة «اللاحرب واللاسلم» المُستنزفة والغامضة، وهو ما يقتضي رفع كلفة أيّ مغامرة عسكرية ضدّ البلاد، وتذكير الأطراف الغربية كافة بالمبدأ الاستراتيجي القائل: «الأمن إمّا للجميع وإمّا ليس لأحد». ومن شأن هذا التحوّل أن يُحدث تأثيراً عميقاً في المعادلات الأمنية للدول الأوروبية، التي ستجد نفسها هذه المرّة مضطرّة إلى التعاطي مع تداعيات ملموسة للحرب في الشرق الأوسط، علاوة على تبعات الحرب الروسية - الأوكرانية.

وليس هذا التصاعد في التوتّر وليد لحظته، بل هو ثمرة تراكم أعوام طويلة من انعدام الثقة والانسداد الدبلوماسي. فالترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، التي لطالما حاولت تسويق نفسها بوصفها طرفاً مستقلاً وحارساً للاتفاق النووي لعام 2015، انزلقت في الأعوام الأخيرة إلى الانخراط العملي في سياسة الضغوط القصوى الأميركية. وهكذا، جاءت العقوبات المصرفية والنفطية الأوروبية، إلى جانب المشاركة في قرارات مجلس حكام «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، ومحاولات تفعيل العقوبات الدولية، لتُحكم طوق الحصار الاقتصادي حول إيران، التي باتت تعدّ ذلك مشاركة صريحة في الحرب الاقتصادية وعملية استنزاف البنى الحيوية للبلاد.

وفي هذا السياق، برزت التصريحات الأخيرة لأمين «المجلس الأعلى للأمن القومي» الإيراني، محسن رضائي، والتي حذّر فيها من أنه في حال استُخدمت القواعد الأميركية في أوروبا لشنّ هجمات ضدّ إيران، فإنها ستتحوّل إلى أهداف مشروعة، منهياً بذلك الفرضية التي طالما شكّلت الحجز الأساس في الحسابات الأوروبية. فلطالما توهّمت أوروبا، متحصّنةً بمظلّة حلف «الناتو» والبعد الجغرافي، أنها بمنأى عن تداعيات الأزمات في الشرق الأوسط، فراحت تدعم الإجراءات العدائية ضدّ إيران بكلّ أريحية؛ غير أنها تجد نفسها اليوم أمام واقع تمدّد الأزمة إليها، مع تهديد طهران باستهداف القواعد التي يمكن أن تشكّل منصّات انطلاق للعدوان عليها، وإعلان «الحرس الثوري» رفع القيود الذاتية المفروضة على مدى الصواريخ الإيرانية (البالغ ألفي كيلومتر).

ووجد هذا التوتّر صداه على الصعيد الميداني أيضاً؛ فخلال الأسابيع الأخيرة، سارعت الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام في دول مثل بريطانيا وفرنسا، بصورة متزامنة، إلى ادّعاء إحباط عمليات أمنية تُنسب إلى إيران على أراضيها، بدءاً من توزّط طهران المزعوم في «حادثة أمنية» بالقرب من قاعدة «فيرفورد» الجوية في بريطانيا، وصولاً إلى الهجوم السيبراني الواسع الذي استهدف ثلاجات المتاجر الكبرى في فرنسا وميزاناتها. وهي ادعاءات غالباً ما أعقبتها خطوات تصعيدية تمثّلت في استدعاء الدبلوماسيين، وفرض عقوبات جديدة على كيانات وشخصيات إيرانية، وتشديد التدابير والإجراءات الاحترازية. ولم تقتصر الأمور على ذلك؛ إذ أُدين، أمس، مواطنان إيرانيان في بريطانيا بتهمة «التجسّس لصالح جهاز الاستخبارات الإيراني»، في وقت أعلن فيه الوزير المنتدب للشؤون الأوروبية في فرنسا، بنجامين حداد، توجّه بلاده لتشديد العقوبات على إيران ردّاً على الهجوم السيبراني المزعوم. وبغضّ النظر عن صحّة تلك الادّعاءات - التي يرفضها المسؤولون الإيرانيون جملة وتفصيلاً - من عدمها، فالأكيد أن حرب الظلال والاستخبارات امتدّت عملياً لتخترق عمق القارة الأوروبية، وهو ما من شأنه تأجيج التوتر وتعميق هوّة انعدام الثقة.

فاستمرار هذا المسار قد يُفضي إلى قطع كامل للعلاقات واستدعاء السفراء وإغلاق أخر نوافذ الحوار، الأمر الذي يرفع احتمالية وقوع خطأ في الحسابات. كما أن أوروبا التي لم تتحرّر بعد من تبعات أزمة الطاقة مع إيران «الحزم وحسن التقدير»، مضيفاً أنها ستواصل العمل وفقاً لما تقتضيه الاحتياجات الأمنية. وفي محاولة لاحتواء التوتر بين الجانبين، عُقد لقاء «إحاطة سياسية - أمنية» بين نتنياهو وأيزنكوت، أمس، في مكتب رئيس الحكومة، بحضور السكرتير العسكري، اللواء غاي ماركيزانو، وذلك بعد مُطالبة الأخير بتلقّي تحديثات أمنية مُنتظمة.

ويبقى العامل الأميركي حاضراً بقوة في خلفية السجال الدائر. وفي هذا السياق، رأى المعلّق الإسرائيلي، عميت سيغال، أن «قرار مهاجمة إيران قد يُحسم في اتصال هاتفي بين نتنياهو والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أكثر ممّا يُحسم في اجتماع بين رئيس الحكومة ورئيس الأركان»، في إشارة إلى محدودية قدرة إسرائيل على الانتقال من التهديد إلى الفعل من دون أخذ الموقف الأميركي في الحسبان، ولا سيما إذا كان التحرّك ينذر بمواجهة إقليمية واسعة.

(الأخبار)


زوّار يتفحصون نموذجاً لصاروخ في معرض اقيم في حديقة الفضاء الوطنية، خارج طهران (مهر الويب)


نتنياهو وزمير وكاتس خلال زيارة لقاعدة بلماخيم الجوية في آذار الماضي (مهر الويب)

المعارضة تطالب بتقييد يد نتنياهو: مخاوف من «مغامرة» ضدّ إيران

يتصاعد الجدل داخل إسرائيل حول إمكان شنّ هجوم جديد أو عملية عسكرية ما ضدّ إيران، وسط تقارير عن تجدّد التوتر بين رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ورئيس الأركان، إيال زامير، على خلفية خطوات عسكرية يدفع بها الأول، ويحذّر الثاني من تداعياتها. وفيما تتّهم المعارضة نتنياهو بالسعي إلى جرّ إسرائيل إلى مواجهة جديدة، ربّما من دون غطاء أميركي، انتقل السجال إلى صلاحيات حكومة تصريف الأعمال في اتخاذ قرارات مصيرية، في ظلّ مخاوف من توظيف التصعيد العسكري في الصراع السياسي.

وبحسب ما أوردته «القناة 12» الإسرائيلية، يرى رئيس الأركان أن بعض الخطوات التي يدفع بها رئيس الحكومة تنطوي على «مُجازفة قد تُفضي إلى مواجهة عسكرية جديدة، أو إلى سوء تقدير متبادل يخرج عن السيطرة»؛ وهو يطالب بإجراء «نقاش مُعمّق» قبل تبنّي أيّ من الخطوات المُقترحة. وكانت تقارير إعلامية تحدّثت، قبيل إجراء الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، عن مساعٍ قادها نتنياهو لتنفيذ «خطوة عسكرية ضدّ طهران»، واجهت اعتراضات داخل المؤسسة الأمنية، ولا سيما من زامير، الذي حذّر، طبقاً لتلك التقارير، من «احتمال انزلاق التحرك إلى مواجهة سريعة أو استدراج ردّ إيراني يصعب احتواؤه». كما تحدّثت الروايات نفسها، في حينه، عن تدخّل أميركي لوقف مساعي نتنياهو.

على أن الخلاف الحالي يكتسب أيضاً بُعداً سياسياً ودستورياً؛ إذ دعا رئيس حزب «يشار»، غادي آيزنكوت، في رسالة إلى نتنياهو، الأخير إلى التحلّي بـ«ضبط النفس والحذر»، والامتناع عن اتخاذ «خطوات عسكرية غير عاجلة يمكن إرجاؤها إلى حين تشكيل حكومة جديدة». وطالب آيزنكوت المستشارة القانونية للحكومة بـ«فحص حدود صلاحيات حكومة تصريف الأعمال في اتخاذ قرارات أمنية كبرى»، محذّراً من أن «استخدام الجيش في غياب تهديد مباشر وفوري لا يحتمل التأجيل قد يقوّض الثقة بمؤسسات الحكم، ويضع قادة الأجهزة الأمنية أمام كلفة دستورية». كما طالب بالحصول على إحاطات أمنية مُنتظمة، في ظلّ حساسية المرحلة والقرارات المطروحة. وانضمّ رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليبرمان، إلى المعترضين، محذّراً من أن «حكومة تصريف الأعمال لا ينبغي أن تتّخذ قرارات من شأنها جرّ إسرائيل إلى مواجهة عسكرية واسعة، من دون رقابة برلمانية وموافقة الأجهزة الأمنية المعنية».

وتزامن ذلك مع تصاعد الاتهامات لنتنياهو، من داخل «معسكر التغيير»، بالسعي إلى «تنفيذ عملية عسكرية أحادية ضدّ إيران»، من دون موافقة أميركية. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مسؤولين في المعسكر أن رئيس الأركان ومسؤولين أمنيين يعارضون مثل هذا التوجّه، خشية تداعياته العسكرية والسياسية.

في المقابل، تولّى وزير الأمن، يسرائيل كاتس، الردّ على آيزنكوت، معتبراً أن «الحكومة الحالية تتحمّل المسؤولية الكاملة عن أمن إسرائيل»، وأنها ليست في حاجة إلى موافقة المعارضة أو أيّ جهة قانونية لتوجيه الجيش. ورأى أن إسرائيل أظهرت في تعاملها مع إيران «الحزم وحسن التقدير»، مضيفاً أنها ستواصل العمل وفقاً لما تقتضيه الاحتياجات الأمنية. وفي محاولة لاحتواء التوتر بين الجانبين، عُقد لقاء «إحاطة سياسية - أمنية» بين نتنياهو وآيزنكوت، أمس، في مكتب رئيس الحكومة، بحضور السكرتير العسكري، اللواء غاي ماركيزانو، وذلك بعد مُطالبة الأخير بتلقّي تحديثات أمنية مُنتظمة.

ويبقى العامل الأميركي حاضراً بقوة في خلفية السجال الدائر. وفي هذا السياق، رأى المعلّق الإسرائيلي، عميت سيغال، أن «قرار مهاجمة إيران قد يُحسم في اتصال هاتفي بين نتنياهو والرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أكثر ممّا يُحسم في اجتماع بين رئيس الحكومة ورئيس الأركان»، في إشارة إلى محدودية قدرة إسرائيل على الانتقال من التهديد إلى الفعل من دون أخذ الموقف الأميركي في الحسبان، ولا سيما إذا كان التحرّك ينذر بمواجهة إقليمية واسعة.

(الأخبار)

> **طالب آيزنكوت، نتنياهو، بالامتناع عن اتخاذ «خطوات عسكرية غير عاجلة»**

رأي

ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية: الأبعاد الاقتصادية ومستقبل الدولار

عباس عطوي *

شهدت الفترة الأخيرة ارتفاعاً حاداً في عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات. ولم يقتصر هذا الارتفاع على الولايات المتحدة، بل شمل أيضاً سندات الخزانة في دول الاقتصادات الكبرى أو ما يُعرف بمجموعة السبع (G7). وتعددت التفسيرات الاقتصادية لأسبابه؛ فبعضهم عزاه إلى ارتفاع كلفة الطاقة واستمرار التوتر في الخليج، فيما حصره آخرون في الجانب الاقتصادي البحت، ووقعوا في فخ تفسير تحركات منحنى العائد (Yield Curve) بمختلف أجاله، كون تحركات العوائد يمكن تحليلها من خلال تغيّر العوامل الاستثمارية وخاصة استثمار المؤسسات الاستثمارية الكبرى.

هذا المقال هو محاولة تقديم قراءة مختلفة واستخلاص بعض الاستنتاجات السياسية لما بعد هذا الارتفاع.

لماذا تهمّ سندات العشر سنوات؟

تُعدّ عوائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات من أهم مؤشرات أسعار الفائدة في العالم، إذ تُصنّف هذه السندات ضمن الأصول الأقل مخاطرة ائتمانياً، ما يجعل عائدها ركناً أساسياً في تسعير مختلف الأصول، بدءاً بالعقارات والأسهم العالمية، مروراً بالسندات الدولية وسندات الشركات، وصولاً إلى القروض عموماً، والعقارية منها خصوصاً.

فعندما يزيد المعروض من السندات في السوق على الطلب، تنخفض أسعارها بفعل حركة السوق، ومع انخفاض السعر يرتفع العائد. والتفسير الرياضي لهذه العلاقة أن السعر والعائد يتحركان دائماً في اتجاهين متعاكسين، مثل كفتي الميزان. ولهذا، حين نقرأ في الأخبار أن «عوائد السندات ترتفع»، فإن المعنى الفعلي هو أن أسعار السندات تتراجع، نتيجة ضغوط البيع أو انخفاض الطلب عليها.

مسار العائد منذ بداية الحرب

قبل الحرب على إيران في شباط الماضي، كان عائد سندات الخزانة الأميركية لأجل عشر سنوات عند حدود 3,9%. ثم ارتفع في آذار مع اندلاع الحرب إلى 4,4%، قبل أن ينخفض بعد وقف إطلاق النار إلى حدود 4,3%. لكن تحرّكات العوائد خلال الشهرين الأخيرين باتت تُقلق صانعي السياسات الاقتصاديّة في الولايات المتّحدة وأوروبا، لما قد تنطوي عليه من مخاطر تؤدّي إلى أزمة اقتصاديّة غير محسوبة. ويعود ذلك إلى التأثير المباشر لأسعار الفائدة على استثمارات المؤسّسات والقدرة الشرائيّة للمستهلكين. ويُعدّ تتبّع مستويات العائد وتذبذباته أساسياً لفهم ما يحصل خلال الشهرين الأخيرين، ولا سيما في النصف الأول من تشرين الأول. فقد استمر العائد في الارتفاع خلال أيلول وتشرين الأول، ليبلغ أعلى مستوى له في الأسبوع الأول من تشرين الأول عند 5,3 %. وتزامن ذلك مع ارتفاع عوائد سندات الخزانة في دول مجموعة السبع.

وكثرت التكهنات والتحليلات بشأن أسباب ارتفاع العوائد، رغم استقرار عقود التضخم الآجلة، أي العقود التي يمكن التداول عليها وخاصة شركات التحوط، عند 3%. إن معدل التضخم البالغ 3% يُعدّ مرتفعاً نسبياً، نظراً إلى أن المستوى المُستهدف من الاحتياطي الفيدرالي الأميركي هو 2%. ومع ذلك، فإن استقرار التضخم عند هذا المستوى على المديين المتوسط والطويل يجعله ضمن نطاق يمكن تحمّله، ولا يفسّر وحده أسباب ارتفاع عوائد السندات.

العوامل المتداخلة وراء الارتفاع

- ارتفاع أسعار الطاقة: يشكّل ارتفاع أسعار النفط وما يترتب عليه من ضغوط تضخمية، إلى جانب بقاء التضخم الأميركي فوق المُستهدف، خلفية القلق الأساسي في الأسواق. وقد يبدو استقرار عقود التضخم الآجلة عند نحو 3% مطمئناً، فهو يحدّ من احتمال تسارع الأسعار، لكنه لا يلغي خطر ارتفاعها مجدداً، ولا يفسّر وحده صعود العوائد.

السؤال الذي يشغل المستثمرين ليس أين يقف التضخم اليوم، بل إلى أي حد سيبقى التضخم عند هذا المستوى. صدمة النفط ليست حدثاً واحداً، بل سلسلة آثار متتابعة. فهناك الأثر المباشر في أسعار البنزين والديزل، وهو أكثر ما يلمسه المستهلك، والأثر غير المباشر عبر كلفة النقل والشحن والبتروكيماويات والأسمدة..الخ. ويُعرف الخطر الأكبر هنا بفقدان الارتكاز (de-anchoring)، أي أن تتحرر توقعات التضخم من المستهدف الرسمي. فالتضخم إن استمر فوق المعدل المستهدف زمناً طويلاً، تستهلك جزءاً من رصيد مصداقية الاحتياطي الفيدرالي في السيطرة على التضخم عبر سياساته النقدية.

- الدين العام الأميركي: يتجه الدين العام الأميركي إلى الارتفاع منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد بلغ حالياً نحو 40 تريليون دولار، أي 40 ألف مليار دولار مستحقة على الولايات المتحدة. ولم يكن هذا الارتفاع مفاجئاً، لكن تجاوز عتبة 40 تريليون دولار يحمل بُعداً نفسياً دفع المستثمرين إلى تداول الموضوع على نطاق واسع عند بلوغ الدين هذا المستوى.

فهل يكفي هذا الرقم لدفع المستثمرين إلى بيع السندات، فتتراجع أسعارها وترتفع عوائدها؟ الجواب طبعاً لا. لكنه يظل عاملاً مؤثراً، ولو جزئياً، لا يمكن إغفاله أو التغاضي عنه. -اليابان والدول المستوردة للنفط وبيع السندات: في الوقت نفسه، وعلى الضفة الأخرى من الكوكب، تشهد اليابان تراجعاً حاداً في قيمة الين مقابل العملات الرئيسية، ولا سيما الدولار. ويتمثل أحد التحديات الأساسية الناتجة من تراجع العملة في التضخم المستورد، الذي يضاف إليه ارتفاع أسعار النفط الخام والمشتقات النفطية، ما يزيد كلفة استيراد النفط على اليابان.

وإذا أرادت اليابان التدخل في أسواق الصرف، فعليها بيع الدولار وشراء الين. ولتأمين الدولارات اللازمة، قد تلجأ إلى بيع سندات الخزانة الأميركية، علماً أنها أكبر حامل أجنبي لهذه السندات، بنحو تريليون دولار. ويؤدي هذا البيع إلى الضغط على أسعار السندات الأميركية، ما يساهم في تراجعها وارتفاع عوائدها. وقد فعلت اليابان الأمر نفسه بالنسبة إلى اليورو، ما ساهم في ارتفاع عوائد السندات الأوروبية.

وما يحصل مع اليابان هو جزء من الضغوط التي تواجهها الدول المستوردة للنفط عموماً، وكذلك الجهات الخاصة الحائزة على سندات الخزانة الأميركية. فارتفاع أسعار النفط يضاعف كلفة استيراده، وتحتاج الدول إلى مزيد من الدولارات لتغطية هذه الكلفة. وتشير التوقعات إلى استمرار هذه الضغوط.

- دول مجلس التعاون الخليجي وانعدام تصدير النفط: من جهة أخرى، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي أزمة مختلفة في أبعادها، لكنها مرتبطة بأزمة النفط، تتمثل في تعذّر التصدير أو تراجعه، وما يترتب على ذلك من انخفاض الإيرادات الدولارية وتراجع قدرتها على الإنفاق. وهنا يطرح السؤال نفسه: هل باعت الدول الخليجية سندات أميركية؟ لا يوجد مصدر يؤكد ذلك، لكن احتمالات البيع تزداد مع مرور الوقت، إذ إن استمرار الحرب وتراجع الصادرات قد يدفعان هذه الدول إلى تسييل جزء من أصولها الخارجية لتغطية احتياجاتها المالية. وقد يشكّل ذلك مصدراً إضافياً للضغط على أسعار سندات الخزانة الأميركية، وبالتالي ارتفاع عوائدها، كما أشرنا سابقاً.

طفرة الذكاء الاصطناعي وإصدارات الشركات

يشهد الاقتصاد الأميركي توسّعاً في الاستثمار في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي يفوق ما شهدته الولايات المتحدة في أي طفرة استثمارية منذ فقاعة الدوت كوم في أواخر الألفية الماضية. فعلى سبيل المثال، تجاوز حجم استثمارات شركات التكنولوجيا السبع الكبرى الـ700 مليار دولار في عام 2026، وقد يتخطى تريليون دولار في عام 2027.

ورغم أن الشركات الكبرى، المعروفة باسم الهايبرسكيلرز (Hyperscalers) تتمتع بفوائض في التدفقات النقدية، إلا أنّها تحتاج إلى إصدار سندات دين بقيمة تقارب 400 مليار دولار هذا العام و500 مليار دولار في العام المقبل.

وتصدر هذه السندات عن شركات تتمتع بتصنيفات ائتمانية مرتفعة نسبياً، ما يعني أن احتمال تعثرها عن السداد يُعد منخفضاً نسبياً. وبذلك، تنافس إصدارات هذه الشركات إصدارات الحكومة الأميركية على الأموال المُتاحة في الأسواق، ما يزيد الضغوط على أسعار الفائدة التي تدفعها الحكومة لجعل الاستثمار في سنداتها أكثر جاذبية.

سياسات الاحتياطي الفيدرالي الجديدة

تسلّم كيفن وارش رئاسة مجلس الاحتياطي الفيدرالي في حزيران، وأعلن في خطاباته المتلاحقة رغبته في تغيير سياسات البنك المركزي بشكل جذري، ولا سيما في ما يتعلق بخفض ميزانية الاحتياطي الفدرالي، التي بلغت نحو 6,6 تريليون دولار، ويتألف معظمها من سندات الخزانة الأميركية.

ويعني تقليص هذه الميزانية إلى المستويات الدنيا المُعلنة أن الاحتياطي الفيدرالي قد يتحول مستقبلاً إلى بائع لهذه السندات. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى ضغوط على أسعارها، وأن يعزز توقعات السوق بارتفاع أسعار الفائدة مستقبلاً، ولا سيما عوائد سندات الخزانة لأجل عشر سنوات.

لفهم كيفية تقليص الاحتياطي الفيدرالي لميزانيته العمومية يكون عبر خفض حيازته من سندات الخزانة. فعندما تستحق هذه السندات، يتوقف البنك عن إعادة استثمار جزء من قيمتها في شراء سندات جديدة، أو يلجأ إلى بيع بعضها قبل استحقاقها. وفي الحالتين، يتراجع الطلب الذي يوفره أحد أكبر حائزي السندات في العالم.

وإذا لم يكن الطلب كافياً لاستيعاب هذا المعروض الإضافي بالأسعار القائمة، تنخفض أسعار السندات وترتفع عوائدها، وقد ترتفع أيضاً علاوة الأجل التي يطلبها المستثمرون مقابل الاحتفاظ بالسندات الطويلة الأجل. وهكذا، فإن تقليص الميزانية العمومية لا يرفع العوائد تلقائياً، لكنه يزيد الضغوط الصعودية عليها، خصوصاً عندما يتزامن مع ارتفاع احتياجات الحكومة إلى الاقتراض. وقد يرفع ذلك أيضاً علاوة الأجل (Term Premium) التي يطلبها المستثمرون مقابل الاحتفاظ بالسندات الطويلة الأجل، ما يزيد من عوائدها.

لماذا تقلق الخزانة الأميركية؟

يمثل هذا التحليل محاولة لوصف الواقع وفهم خبايا أهم سعر فائدة في العالم، وتأثيراته المباشرة في المالية العامة والتجارة الدولية والاستثمار. لكن السؤال الأساسي هو: لماذا تقلق وزارة الخزانة الأميركية من هذا التطور، وما الذي دفع وزير الخزانة سكوت بيسنت إلى محاولة التدخل في السوق؟

القلق الحقيقي الذي يؤرق الولايات المتحدة هو كلفة الدين، فنحو 45% منه يستحق خلال أقل من خمس سنوات، وستؤدي كلفة الدين الحالية إلى استمرار وزيادة مُطّردة من العجز في الميزانية العامة. فارتفاع كلفة الفائدة بنسبة نقطتين مئويتين، على سبيل المثال، سيكلّف الحكومة الأميركية نحو 350 مليار دولار سنوياً. وهذا المبلغ يمثل فوائد فقط، ولا يشمل سداد أصل الدين. ويعادل هذا الرقم نحو 1,1% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي.

الحلقة المفرغة

إن استمرار ارتفاع المديونية وكلفتها قد يدفعان مؤسسات التصنيف الائتماني إلى خفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة أو تعديل نظرتها المستقبلية. وهنا ندخل في حلقة مُفرغة: فارتفاع الدين يقلّل جاذبية الاستثمار فيه، ما يفرض رفع الفائدة لجعل المستثمرين أكثر استعداداً لشرائه. لكن ارتفاع كلفة الدين يزيد العجز، وزيادة عجز الميزانية تضغط على التصنيف الائتماني، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع كلفة الدين مجدداً.

الحرب ومستقبل الدولار

دخلت الولايات المتحدة الحرب ظناً منها أن قوتها العسكرية الإمبراطورية قادرة على تغيير الواقع الإيراني بسرعة. لكن الإمبراطورية تشيخ، وأن الكلفة المباشرة كبيرة، فيما الكلفة غير المباشرة مهولة.

وتواصل أميركا استخدام الدولار أداةً للعقاب السياسي وعصاً تضرب بها يميناً وشمالاً. لكن إمبراطورية الدولار، التي بُنيت على الهيمنة، من مشروع مارشال إلى البترودولار، تتراجع يوماً بعد يوم، وتتحول إلى مظهر من مظاهر الضعف بدلاً من القوة. ستنتهي الحرب، لكن العالم تغيّر بسرعة، وسيكون تراجع السطوة الإمبراطورية للدولار أسرع مما نتوقع.

وعلى هامش هذا التحليل، فإنه يحلول عام 2030، على أبعد تقدير، ستتجاوز نفقات برامج الرعاية الصحية لمن هم فوق 65 عاماً، ونفقات الضمان الاجتماعي، وكلفة وزارة الحرب، وكلفة الدين، مجتمعةً ما تحصّله من الضرائب. وعندها، ستتحول الدولة المركزية إلى مركز بيروقراطي يذهب معظم ما يجمعه من الضرائب إلى تسديد المُستحقات!

خلاصة

لا يمكن تفسير ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية بعامل واحد، بل هو نتيجة تضافر ضغوط عدة، أبرزها تصاعد الدين العام، وارتفاع أسعار النفط والتضخم، ومنافسة شركات الذكاء الاصطناعي للحكومة الأميركية على التمويل المُتاح في الأسواق، في ظل توسعها في إصدار السندات لتمويل استثماراتها الضخمة. ويضاف إلى ذلك توجه الاحتياطي الفيدرالي نحو تقليص ميزانيته العمومية، ما يزيد الضغوط على أسعار السندات وعوائدها.

لكن الخطر الأكبر يكمن في كلفة الدين المتزايدة، التي قد تعمّق العجز وتضعف الثقة بالقدرة المالية للولايات المتحدة، لتدخل في حلقة مُفرغة ترتفع فيها كلفة الاقتراض كلما تفاقمت الاختلالات المالية. وفي ظل استمرار الحرب وتداعياتها الاقتصادية، قد تتجاوز آثار هذه التطورات أسواق السندات لتسرّع التحولات في النظام المالي العالمي وتراجع الهيمنة الأميركية للدولار.

* باحث اقتصادي

الحدث

تحوّلات أميركا: حروب الإمبراطورية ومستقبل إسرائيل

بدر الإبراهيم*

في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، خسر الجمهوريون مجلسَي الكونغرس معاً. تعدّدت أسباب الخسارة، لكن أثقلها في حسابات الناخب كان غلاء المعيشة، وفي قلبه الرسوم الجمركية، وسعر البنزين الذي قفز بنسبة عالية بفعل الحرب على إيران، وتأثير ارتفاع أسعار المحروقات على أسعار بقية السلع.

تكشف هذه النتيجة تحوّلاً أعمق يجري داخل قاعدتي الحزبين الجمهوري والديمقراطي منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، يتغذى على الغضب الاقتصادي وعلى فجوة بين الأجيال. يمسّ هذا التحوّل ثابتين من ثوابت السياسة الأميركية، هما الاستعداد لخوض الحروب في الخارج، والعلاقة الخاصة مع إسرائيل، ويجمع الأمريين في نظر قطاع واسع من الناخبين مسألة الكلفة والجدوى.

قاعدتان غاضبتان

انفجرت أزمة الرأسمالية «المُؤَمْوَلة» المعولمة عام 2008، وعولجت بحلول ترقيعية أنقذت المصارف، لكنها تركت في حياة الأسر آثاراً تمتد حتى اليوم، وقبلها هاجرت المصانع إلى الصين وشرق آسيا، ففقدت البلدات الصناعية والريفية مصدر رزقها والوظائف التي توفرها للناس. ودفعت الطبقة الوسطى البيضاء في الأرياف الثمن الأكبر، ومعها فئات أخرى من الأميركيين، فتآكلت ثقتها بالمؤسسة في واشنطن. وصار هؤلاء يبحثون عن بدائل للطبقة التقليدية تخاطب حاجاتهم المباشرة، من عودة الوظائف، وخفض التضخم، إلى توفير خدمات أساسية رخيصة أو مجانية. وقد وجد بعضهم البديل في ترامب وحركة «ماغا»، ووجده آخرون في مرشحين تقدميين يعدون برعاية صحية شاملة وتعليم جامعي مجاني.

ثم هناك عامل الأجيال، فمن هم دون الأربعين سنة، يبدون أقل التزاماً بثوابت المؤسسة وأكثر استعداداً لمساءلتها، في قضايا الداخل والخارج، مقارنة بمن تجاوزوا الخمسين. ويتلقى في هذا الجيل تياران متباعدان (يسار تقدمي ويمين قومي انعزالي) يختلفان في معظم القضايا، ويتقاطعان في رفض الحروب، والشك في جدوى الإنفاق على الخارج.

يواكب هذا المزاج صعود جيل جديد من السياسيين. فاز زهران ممداني برئاسة بلدية نيويورك ببرنامج يعد بحافلات مجانية ورعاية أطفال شاملة وتجميد للإيجارات، وفي الانتخابات النصفية انتزع عبدول السيد مقعد ميشيغن في مجلس الشيوخ، بعد فوز داخل الحزب الديمقراطي بدا انتصاراً للجناح التقدمي، ورغم اصطفاف غريمته الديمقراطية مع المرشح الجمهوري. وفي تكساس، انتزع جيمس تالاريكو المقعد في أول فوز ديمقراطي على مستوى الولاية منذ أكثر من ثلاثة عقود.

التغيير داخل الحزبين جارٍ إذاً، ووتيرته مرشّحة للتسارع، والمتوقع صدامٌ بين مؤسستي الحزبين وتيارات التغيير، وتحديداً بين تيار يميني انكفائي عند الجمهوريين يمثّل صلب قاعدة حركة «ماغا» التي شكّلت رافعةً لدونالد ترامب، وتيار يساري تقدمي عند الديمقراطيين يقدّم حلولاً «اشتراكية» لأزمات الداخل الاقتصادية.

فاتورة الحرب

لا تحظى الحرب على إيران، والحروب عموماً، بقبول الشريحة المتعاظمة في قاعدتي الحزبين، ويمتد الرفض إلى شرائح من الناخبين التقليديين بسبب كلفتها العالية. في استطلاع شبكة «سي بي أس» عند الخروج من مراكز الاقتراع في الانتخابات النصفية الأخيرة، رأى أغلب الناخبين أن قرار الحرب كان خاطئاً، ومنهم نحو ربع الجمهوريين.

الكلفة هنا ملموسة، فقبل اندلاع الحرب في 28 شباط/ فبراير كان متوسط سعر غالون البنزين أقل من ثلاثة دولارات، وبلغ في آخر آذار/ مارس 4,02 دولارات. أضيف ذلك إلى أثر الرسوم الجمركية، فصار غلاء المعيشة العنوان الأول لتصويت عقابي أفقد الجمهوريين الكونغرس.

بهذا أثبتت إيران قدرتها على ممارسة تأثير خارج الإقليم، وأدّى الضغط على مضيق هرمز ومنشآت الطاقة في الخليج، إلى خنق الاقتصاد العالمي، وانتقلت كلفة الحرب إلى محطات الوقود الأميركية، فأسهمت في تغيير المعادلة السياسية في قلب واشنطن. وإذا صمدت إيران أمام الحصار والعقوبات، وحقّقت مطالبها وانتهت الحرب برفع العقوبات فستغدو قوة ذات تأثير فوق - إقليمي، ما دام المضيق ومُنشآت الطاقة الخليجية مؤثرة في الاقتصاد العالمي.

على المدى المتوسط والبعيد سيترك هذا التحوّل في المزاج السياسي والشعبي الأميركي، أثره على الحضور العسكري في الخارج وعلى دور واشنطن العالمي، فالجيل الصاعد في الحزبين أقل استعداداً لدفع ثمن الالتزامات الدولية، ويُقلق ذلك الحلفاء الذين يعتمدون على حضور أميركي قوي، ويفتح الباب أمام الخصوم لتوسيع نفوذهم في محيطهم. واللافت أن كثيراً من أنصار اليمين الأميركي البديل «حركة ماغا» لم يروا في هذه الحرب حرباً أميركية خالصة، قال تاكر كارلسون مثلاً إن ترامب بدا «رهينة أكثر منه صاحب قرار»، وأحال فكرة الحرب وقرارها إلى دفع إسرائيلي مباشر، وهو وغيره يشيعون فكرة تأثير إسرائيل على صانع القرار بشكل استثنائي ومُضِرّ بالمصالح الأميركية.

العلاقة «المقدّسة» تحت المجهر

تعتمد إسرائيل اعتماداً واضحاً على علاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، وهي علاقة يتحدث عنها أنصارها بلغة شبه دينية. تلقّت إسرائيل منذ 1948 أكثر من 300 مليار دولار من المساعدات بالقيمة المُعدّلة للتضخم، وحظيت بغطاء دبلوماسي ثابت في مجلس الأمن، ومشاركة عسكرية مباشرة في حروبها الأخيرة.

لكن التحولات الجارية لا تصبّ في صالحها، فالفجوة بين الأجيال تغذّي خطاباً ناقداً لإسرائيل وسلوكها بين شباب القاعدتين. عند الجمهوريين ينظر 57% ممن هم دون الخمسين إلى إسرائيل نظرة سلبية بحسب مركز «بيو» في آذار/ مارس الماضي، مقابل 24% ممن تجاوزوها. حتى الإنجيليون، وهم عماد التأييد الديني لإسرائيل، ينقسمون عمرياً، فالنظرة السلبية هي عند نصفهم من البيض دون الخمسين، مقابل 20% فوق الخمسين.

> **تتقاطع قواعد الحزبين في الموقف من الحرب على إيران والعلاقة مع إسرائيل، لكنّ المشترك يتصل أكثر بالوضع الاقتصادي الداخلي**

لا شك أن كلفة دعم إسرائيل الأخلاقية والمادية محرّك أساسي للموقف السلبي منها، لكن إسرائيل نفسها أسهمت بشكل أساسي في ذلك، فصعود أقصى اليمين إلى الحكم فيها، والإبادة في غزة التي قتلت وجرحت نحو ربع مليون فلسطيني حتى الآن، وهنا تعزّزت النظرة السلبية في أوساط الشباب الأميركيين الليبراليين، حتى اليهود منهم، ومع موت حل الدولتين، سقط «الملاذ الآمن» الذي أتاح للديمقراطيين الليبراليين دعم إسرائيل باسم السلام، فبقي ديمقراطيو المؤسسة على دعمهم، واتجهت أعداد متزايدة من المرشحين والمُنتخَبين الجُدد إلى الابتعاد عنها.

عندما ضعفت الحجة وانهارت السيطرة على السردية الإعلامية داخل الولايات المتحدة، لجأ اللوبي الصهيوني إلى الضغط، ففرض تعريفاً لمعاداة السامية في الولايات والجامعات، وعمل على مُلاحقة الطلاب والأساتذة المنتقدين لإسرائيل. حتى إن إسرائيل صارت تدفع نحو 7000 دولار للمؤثر عن المنشور الواحد، لكن هذه الأدوات قد تزيد نفور الشباب عوضاً عن إقناعهم.

الطبقة السياسية التي تصعد على موجة المُطالبة بالتغيير إمّا مناهضة للسلوك الإسرائيلي، أو متكيّفة مع فكرة تغيير طبيعة العلاقة الخاصة. يقول السناتور الجديد تالاريكو إنه لن يصوّت لإرسال سلاح إلى حكومة بنيامين نتنياهو، ويدعو إلى ربط المساعدات العسكرية بوقف العنف في غزة والضفة، أمّا عبدول السيد وزهران ممداني فموقفهما من الحكومة الإسرائيلية أشد وضوحاً. لكنّ الأمر لا يقتصر على هؤلاء، ففي الحزب الجمهوري، وبعد الهزيمة في الانتخابات النصفية، كتب نائب الرئيس جي دي فانس: «سبب خسارتنا هو الحرب»، ونقل عن خبير استطلاعات لم يسمّه أن ناخبي ترامب الذين صوّتوا هذه المرة للديمقراطيين وضعوا إنهاء الحرب على إيران وتغيير العلاقة مع إسرائيل بين أهم أربعة أسباب يمكن أن تقودهم للتصويت للجمهوريين مجدّداً.

الصورة نفسها ظهرت عند الديمقراطيين قبل عامين، فقد قال 29% ممن صوّتوا لبايدن عام 2020 ولم يصوّتوا لهاريس عام 2024 إن حرب غزة كانت السبب الأول لقرارهم، متقدّمة على الاقتصاد والهجرة. بذلك، صارت إسرائيل عبئاً انتخابياً على الحزبين.

أخطأ الإسرائيليون، ونتنياهو تحديداً، حين رموا بثقلهم خلف اليمين الجمهوري، حتى إلقاء خطابه في الكونغرس عام 2015 ضد الاتفاق النووي، دون تنسيق مع البيت الأبيض، فصار دعم إسرائيل قضية حزبية.

لم يكن الرهان قرار نتنياهو وحده، فاللوبي الصهيوني نفسه انزاح يميناً مع كبار متبرّعيه الجمهوريين، وحضر الزوجان أديلسون خطاب نتنياهو في الكونغرس عام 2015 ضيفَي شرف، وأنفقت مجموعة تابعة لـ«أيباك» أكثر من 27 مليون دولار ضد الاتفاق النووي.

النتيجة أن نتنياهو لم يربح اليمين الجمهوري تماماً. ما زال نحو سبعة من كل عشرة جمهوريين يتعاطفون مع الإسرائيليين أكثر، وفق بعض الأرقام المنشورة، لكنّ الحزب مُنقسِم حول دعمهم، والجيل الذي سيرث الحزب يتجه وجهةً أخرى، وخسرت إسرائيل في المقابل غالبية قاعدة الديمقراطيين، إذ يتعاطف نحو 65 بالمئة منهم مع الفلسطينيين أكثر.

السباق بين الشباب والمال الانتخابي

ما حصل، لا يعني أن تحوّل القواعد الحزبية سينتقل تلقائياً إلى السياسة وينعكس تغييراً فورياً جذرياً، فالمال الانتخابي ما زال يمنح كبار المتبرّعين المؤيدين لإسرائيل قدرة على معاقبة من يخرج عن الخط. في أيار/ مايو الماضي خسر النائب الجمهوري توماس ماسي انتخاباته التمهيدية أمام مرشح دعمه ترامب، بعد أن أنفقت جماعات مؤيدة لإسرائيل نحو تسعة ملايين دولار ضده.

وفي الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي عام 2024 أنفقت لجنة أيباك 14,6 مليون دولار لإسقاط جمال بومان و8,6 ملايين لإسقاط كوري بوش، لكن إعلاناتها تجنّبت ذكر إسرائيل تقريباً، وركّزت على السلاح والإجهاض وأسعار الدواء، في اعتراف ضمني بأن الدفاع عن إسرائيل لم يعد يكسب أصواتاً.

غير أن قدرة هذا المال تتقلّص، وقد رأينا كيف عجز عن هزيمة مرشحين مثل عبدول السيد مثلاً. تبقى مراكز مؤيّدة لإسرائيل داخل المعادلة السياسية الأميركية مُمثّلةً في نخب منحازة أيديولوجياً أو منفعياً لإسرائيل واللوبي الصهيوني، لكن تأثيرها يتراجع، وهي ستخوض معركة كسر عظم للحفاظ على العلاقة الخاصة بإسرائيل داخل دوائر القرار الأميركي.

لا بد أن التحوّلات الداخلية الأميركية مصدر قلق وجودي لإسرائيل، فالانكفاء الأميركي يصعود التيارات الرافضة للتدخلات الخارجية، والتحوّل في شكل العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بشكلان خطراً على مستقبل إسرائيل، وهو أمر يدركه الإسرائيليون جيداً، وهم يعملون على خوض معركة كبرى للدفاع عن موقعهم في قلب واشنطن.

* كاتب عربي

◄ إعلانات رسمية

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل أحمد عز الدين لمُوكلته عليوه عبدالله صفي الدين - /1060/ من منطقة بحمدون المحطة.
سندات بدل ضائع للعقارات: /1189/ و/1188/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل حمزي علي صفي الدين لمُورثه علي عبدالله صفي الدين
سندات بدل ضائع للعقارات: /1188/ و/1189/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب رضا فاخوري وكيل مصطفى صالح لمُوكله طارق موسى صالح سند بدل ضائع للعقار /361/ برج رحال.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل الشريف صفي الدين عبد الأمير صفي الدين لمُورثه عبد الأمير عبدالله صفي الدين سندات بدل ضائع للعقارات: /1188/ و/1189/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب ذيب زيون لمُوكله محمد جواد أحمد سند بدل ضائع للعقار /995/ معركة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب جلال عبد علي وكيل حسن أسعد طحيني لمُورثه وأكد أسعد طحيني الوارد اسمه على الإفادة العقارية وأكد أسعد حمود طحيني سند بدل ضائع للعقار /610/ حنويه.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب عامر بنجك لمُوكله حسين محمد خشن سند بدل ضائع للعقار /2594/ برج الشمالي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المُحامي مصطفى فرحات وكيل فيروز يونس لمُورثها محمد أسعد يونس سند تمليك بدل ضائع للعقار /220/ زيتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

تبليغ مجهول مقام
صادر عن المحكمة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان غُرفة الرئيس فيصل مكه.
تدعو المحكمة المُستدعى في وجههم السادة: كمال وجمال ودلال ونوال وسهيل عفيف مكداش لتبليغ أوراق استدعاء إزالة الشُيوع المُسجل أمام هذه المحكمة برقم أساس 2025/1670 مدور 2026/496 والمُقامة بوجههم من المُستدعي: سامر عصام غزاوي والرامية إلى إزالة الشُيوع في العقارات: رقم /229/ -/231/ - /945/ - /1060/ من منطقة بحمدون المحطة.
يجب حُضورهم إلى قلم المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكّل تبليغ لكم في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.
رئيس قلم
فادي حميه

إعلان ثان
تُعلن بلدية برمانا عن رغبتها في ملء وظيفة رئيس دائرة إدارية في الملاك الإداري من خلال إجراء مباراة مفتوحة يوم الخميس الموافق في 2026/11/26 في مبنى المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية - وزارة الداخلية والبلديات - العدلية (خلف مبنى الأمن العام) وذلك بعد انتهاء الدوام الرسمي.
على من يرغب بالاشتراك في المباراة المذكورة:
أن يكون لبنانياً مُنذ أكثر من عشر سنوات.
*أن يكون قد أتم العشرين من عمره وألا يكون قد تجاوز الأربعين.
رقم الأوراق: 2026/99
الجهة المستدعية: لينا أرا اسرابيان.
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2026/7/16 والمُسجل تحت الرقم 2026/99 والذي تطلب بموجبه: وبعد إتمام الإجراءات المفروضة قانوناً اتخاذ القرار بشطب إشارة التنفيذ الواردة على صحيفة العقار رقم /3526/ المصيطبة المدونة بموجب القيد /985/ تاريخ 21/6/1978 وهي إنذار عقاري صادر عن إجراء بيروت رقم 948/78 لمصلحة بنك دي روما ضد بدروس برسخيان وأوهان بوغوصيان من أصل دينه على أن يكون القرار نافذاً على الأصل وإبلاغ من يلزم.
فعلى من لديه أي اعتراض أو مُلاحظات على ذلك التقدم بها إلى قلم هذه المحكمة وذلك في مُهلة عشرين يوماً تلي النشر الأخير.
رئيس القلم
رهجي مخايل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل أحمد عز الدين لمُوكلته عليوه عبدالله صفي الدين
سندات بدل ضائع للعقارات: /1189/ و/1188/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل حمزي علي صفي الدين لمُورثه علي عبدالله صفي الدين
سندات بدل ضائع للعقارات: /1188/ و/1189/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي خضر بدران وكيل محمد علي صفي الدين وكيل الشريف صفي الدين عبد الأمير صفي الدين لمُورثه عبد الأمير عبدالله صفي الدين سندات بدل ضائع للعقارات: /1188/ و/1189/ و/1191/ دير قانون النهر.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب جلال عبد علي وكيل حسن أسعد طحيني لمُورثه وأكد أسعد طحيني الوارد اسمه على الإفادة العقارية وأكد أسعد حمود طحيني سند بدل ضائع للعقار /610/ حنويه.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صور
طلب عامر بنجك لمُوكله حسين محمد خشن سند بدل ضائع للعقار /2594/ برج الشمالي.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المُحامي مصطفى فرحات وكيل فيروز يونس لمُورثها محمد أسعد يونس سند تمليك بدل ضائع للعقار /220/ زيتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
لأمانة السجل العقاري طرابلس
طلب عبدالناصر عبدالعزيز المصري بوكالته عن رامي عمر نبيل السنكري بصفته أحد ورثة عمر نبيل توفيق السنكري بصفته وريث كُل من محمد زهير توفيق السنكري ومحمد رهيف توفيق السنكري وفائزة سعيد الزين سند بدل ضائع للعقار /3238/ زيتون طرابلس و/60/ مقسم 8 الحديد.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت - الغُرفة الخامسة العقارية برئاسة القاضي ريما شرف الدين وعُضوية القاضيين كارمن مشلب وماري روز القزي.
رقم الأوراق: 2026/99
الجهة المستدعية: لينا أرا اسرابيان.
الأوراق المطلوب إبلاغها: الاستدعاء المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2026/7/16 والمُسجل تحت الرقم 2026/99 والذي تطلب بموجبه: وبعد إتمام الإجراءات المفروضة قانوناً اتخاذ القرار بشطب إشارة التنفيذ الواردة على صحيفة العقار رقم /3526/ المصيطبة المدونة بموجب القيد /985/ تاريخ 21/6/1978 وهي إنذار عقاري صادر عن إجراء بيروت رقم 948/78 لمصلحة بنك دي روما ضد بدروس برسخيان وأوهان بوغوصيان من أصل دينه على أن يكون القرار نافذاً على الأصل وإبلاغ من يلزم.
فعلى من لديه أي اعتراض أو مُلاحظات على ذلك التقدم بها إلى قلم هذه المحكمة وذلك في مُهلة عشرين يوماً تلي النشر الأخير.
رئيس القلم
رهجي مخايل

إعلان
لأمانة السجل العقاري طرابلس
طلب المُحامي بسام محمود الرملاوي بوكالته عن عبدالرحمن محمد غزاوي عن حسين مصطفى الشيخ سند بدل ضائع للعقار /343/ و /344/ و/345/ و/ 364/ مركبتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري طرابلس
طلب عبدالقادر محمد نور كبارة بصفته أحد ورثة محمد نور مصباح كبارة سند بدل ضائع للعقارات: /6/ مقسم 36 الرمانة و/596/ و/593/ و/611/ زيتون طرابلس و/558/ بخعون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب هلال عزام كنج باشا بوكالته عن سماح محمد عبدالقادر الأسمر وبوكالتها عن محمد عبدالقادر الأسمر بصفته أحد ورثة سميحة وجيه هوشر سند بدل ضائع للعقار /392/ عاصون.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان
لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب جوزيف انطونيوس مقصود بوكالته عن ميرنا ادمون عواد بالأصالة عن نفسها وبصفتها وريثة دانيز إلياس معربس وماري تريز ادمون عواد وأنطوان ادمون عواد سند بدل عن ضائع في العقار /1518/ حصرون.
للمُعترض خمسة عشر يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
إفلين موسى

إعلان
لأمانة السجل العقاري طرابلس
طلب عبدالناصر عبدالعزيز المصري بوكالته عن رامي عمر نبيل السنكري بصفته أحد ورثة عمر نبيل توفيق السنكري بصفته وريث كُل من محمد زهير توفيق السنكري ومحمد رهيف توفيق السنكري وفائزة سعيد الزين سند بدل ضائع للعقار /3238/ زيتون طرابلس و/60/ مقسم 8 الحديد.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

◄ وفيات

انتقلت إلى رحمة الله تعالى
المرحومة
الحاجة هيام بدر الدين الصوفي
زوجة المرحوم عمر كيالي
ابنها رافت، زوجته كنانة الحايك
بناتها نوار زوجة فاروق دحروج
شذا زوجة خلدون الصوفي
ربا زوجة حسام الصوفي
وقد ووريت الثرى في مدافن العائلة في القاهرة بتاريخ 4/11/2026.
تقبل التعازي غداً السبت الواقع في 2026/11/14
في أوتيل ديلورا شتورا
من الساعة الحادية عشرة صباحاً
حتى الساعة السادسة مساءً.

تقرير

بعد تصدّعات «الجمهوريين» و«الديمقراطيين»... فالق فلسطيني يضرب «خضر أميركا»

خضر خروبي

في خطوة لا يمكن فصلها عن السياق السياسي الأميركي العام، وما أفرزته الحرب على غزة من تصدّعات داخل الحزبين «الجمهوري» و«الديمقراطي» إزاء إسرائيل وداعميها، تبنّى «حزب الخضر في الولايات المتحدة» (GPUS)، أخيراً، مُقترحاً يعلنه حزباً «مناهضاً للصهيونية»، ويعرّف الأيديولوجيا التي يتبنّاها كيان الاحتلال، بما تتضمّنه من سياسات لـ«الفصل العنصري» و«التهجير» و«مُصادرة الممتلكات»، باعتبارها «شكلاً من أشكال العنصرية».

ويتضمّن المقرار، المؤلّف من سبع مواد، تعريفاً للصهيونية بأنها «المشروع» الذي يسعى إلى «ترسيخ سيادة قومية يهودية وسيادة سياسية في فلسطين التاريخية، من خلال هياكل تُعطي الأولوية للجنسية اليهودية والأستيطان والمُطالبات بالأراضي والسلطة السياسية على حساب السكان الفلسطينيين الأصليين»، مؤكداً أن «معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية»، كما أكّد «دعم تحرير فلسطين»، مرحّباً بما سمّاه «التضامن الأخضر الدولي»، في إشارة إلى مواقف مماثلة اتّخذتها أحزاب ذات أجندة بيئية حول العالم، على غرار «حزب الخضر» في إنكلترا وويلز، الذي ادان الصهيونية خلال مؤتمره السنوي

> **صوّت هاوي هوكينز، أحد أبرز وجوه الحزب ومرشحه الرئاسي عام 2020، ضد القرار**

قبل نحو أسبوعَين، وأيّد قيام «دولة ديمقراطية واحدة» في فلسطين التاريخية، استجابةً للنظرة السلبية لدى قطاعات واسعة من جمهوره تجاه إسرائيل.

ومع إعلان النتائج النهائية للتصويت على المُقترح، الذي حمل الرقم 1232، على الموقع الرسمي للحزب في التاسع من الجاري، بات القرار نافذاً بصورة فورية، وملزماً لـ«الخضر» في بياناته وبرامجه العامة المتعلّقة بالموقف من إسرائيل والصهيونية، التي ينبغي أن تنسجم مع «قيمه العشر الأساسية»، ذات الطابع السلمي الرافض للعنصرية، والمؤيّدة لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذات الصلة، ومنها الرأي الاستشاري لـ«محكمة العدل الدولية» الصادر في 19 تموز 2024. وفي هذا الإطار، شدّد قرار الحزب على «حق العودة» للفلسطينيين، و«حقهم في تقرير مصيرهم، بما في ذلك المقاومة المسلحة، بما يتوافق مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي». وفي موازاة ما يتضمّنه القرار من إظهار «الدعم لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات باعتبارها وسائل سلمية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي لتحقيق الحقوق الفلسطينية والامتثال للقانون الدولي»، فهو يطالب بـ«إنهاء المساعدات العسكرية لإسرائيل» و«الحماية الدبلوماسية الممنوحة لها» من قِبَل الولايات المتحدة، التي يحمّلها «مسؤولية خاصة» في هذا الصدد. كما ينصّ على «فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية مناسبة على الحكومات والمؤسّسين والشركات والمؤسسات المسؤولة عن الاحتلال أو الفصل العنصري أو الاستيطان غير القانوني أو التهجير القسري أو التطهير العرقي أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي».



بعد القرار 1332 الأول من نوعه لحزب سياسي من الأحزاب الرئيسة في الولايات المتحدة (أ ف ب)

وكان الاقتراح، الذي تَقدّم به فرع الحزب المُعتمد في ولاية كولورادو، حظي، الأحد الماضي، بتأييد فروع في ولايات أخرى، كماين وأريزونا، ليُقَرّ بأغلبية 77 صوتاً، بينها أصوات مندوبي ميشيغان الستة كافة، مقابل معارضة 4 وامتناع 4 آخرين عن التصويت، من أصل 85 مندوباً يمثّلون 35 ولاية وتجمّعاً حزبياً. وتولّى مندوب ميشيغان في «اللجنة الوطنية»، وسام شرف الدين، الذي صاغ الاقتراح، رئاسة جلسة التصويت فور اكتمال النصاب القانوني، المُحدّد وفق النظام الداخلي للحزب بـ29 مندوباً.

وفي مؤشّر على تصاعد الأصوات المتعاطفة مع الفلسطينيين داخل الحزب، أبدى «الخضر» نيّته الدفع بالقرار قدماً بالتعاون مع أحزاب «الخضر» في دول أخرى، المستقلّة عنه إدارياً وتنظيمياً، ومع شبكة «الخضر العالميين» (Global Greens) التي تجمع «الخضر» وسواه من الحركات البيئية حول العالم، فضلاً عن الاتحادات القارية المعروفة بـ«الاتحادات الإقليمية الأربعة»، ومنها «حزب الخضر الأوروبي» (EGP)، وهو التكتّل الذي يضمّ عشرات الأحزاب الأوروبية، و«اتحاد أحزاب الخضر في الأميركتين» (FPVA)، إلى جانب اتحادات مماثلة في آسيا وأفريقيا.

مخاوف من «النسخة البريطانية»

وإذ يُعدّ القرار 1332 الأول من نوعه لحزب سياسي من الأحزاب الرئيسة في الولايات المتحدة - تأسّس عام 2001 -، فهو يأتي تتويجاً لمواقف سابقة اتّخذها «الخضر» ضدّ إسرائيل منذ بدء العدوان على غزة، ومنها دعوة مرشّحته الرئاسية عام 2024، جيل شتاين، إلى فرض حظر على توريد الأسلحة إلى تل أبيب، وإلى التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها الأخيرة، إضافة إلى اعتماد «اللجنة الوطنية» التابعة له، في تشرين الثاني 2025، المُقترح الرقم 1269، القاضي بتصنيف الجيش الإسرائيلي «منظمة إرهابية»، بأغلبية 78 صوتاً من دون أيّ معارضة، وامتناع مندوب واحد عن التصويت.

وفي حين يرى محلّلون أن تبنّي ذلك المُقترح أرسى سابقة مهمّة في تعاطي «اللجنة الوطنية» لـ«الخضر» مع السياسات العسكرية الإسرائيلية، لناحية كشف مخالفاتها للقانون الدولي وفضحها، فإنهم، في انتظار ما قد يستجلبه القرار 1332 من تبعات على الساحة الداخلية، يتخوّفون من أن يتكبّد «خضر أميركا» ما تكبّده «حزب الخضر البريطاني» حديثاً إثر تجربة مشابهة، إذ شهد الأخير انقسامات داخلية حادّة طاولت نوابه، فضلاً عن خسارته استحقاقات انتخابية في لندن، وانفراط تفاهمات تقاسم السلطة مع «حزب العمال» في 11 مجلساً محلياً.

المقال كاملاً على الموقع

الكرة اللبنانية

النجمة والمدينة الرياضية: الأمور تسير بشكل جيد

يحمل الاسبوع السابع من الدوري اللبناني لكرة القدم عودة ملعب المدينة الرياضية لاستضافة المباريات حين يلعب النجمة مع الصبرة يوم الجمعة عند الساعة 14.15. عودة تمهّد للمشروع الكبير لنادي النجمة باعتماد الملعب ارضاً له بعد تاهيله

عبد القادر سعد

يسير مشروع نادي النجمة باعتماد ملعب المدينة الرياضية كأرض له في مبارياته المحلية وفق ما هو مرسوم على صعيد تأهيل المنشأة بما يتوافق مع رؤية القيمين على النادي.

بداية، كان العمل خلال الشهرين الماضيين على تأهيل أرضية الملعب من قبل إدارة المدينة الرياضية، حيث تمّ حدل الملعب لتصبح الأرضية بمستوى واحد ومعالجة التعرجات التي كانت موجودة سابقاً. ثم قام المسؤولون بزرع الملعب بالبذرة الشتوية بنوعية جيدة وبعدها قصّوا العشب، فأصبح جاهزاً لاستضافة المباراة الأولى عليه

> **قامت إدارة المدينة بحدل ارضية الملعب وزرعها بنوعية بذور جيدة**



ستفتح إدارة النجمة ابواب الملعب مجاناً امام جمهور النجمة في المباراة مع الصبرة (طلال سلمان)

والتي ستُقام يوم الجمعة في 20 الجاري بين النجمة والمبرة ضمن الأسبوع السابع من الدوري.

وقرر القيمّون على النجمة فتح أبواب المدرجات العادية مجاناً أمام الجمهور كنوع من الاحتفال بعودة المدينة الرياضية. وسيتم احتساب حصة الاتحاد، وهي 5%، عبر تقدير الحضور الجماهيري وتسديد النسبة للاتحاد. أما في ما يتعلّق بشركة «بلو» المكلّفة ببيع البطاقات، فإن مصدراً في نادي النجمة أفاد «الأخبار» بعدم وجود مشكلة مع رئيس الشركة سعد الدين الجمل.

أما على صعيد المرافق وتحديداً غرف الملابس، فسيتم طليها بالدهان كي تكون جاهزة للمباراة. لكن هذه الخطوات هي أوّلية على صعيد مشروع تأهيل الملعب وإضاءته. فالجزء الأخير هو الأهم، وفي هذا السياق علمت «الأخبار» أن المعدات المطلوبة من لمبات وغيرها جرى طلبها من شركة «فيليبس» التي أضاءت ملعب «الوسيل» في قطر وتم شحنها إلى لبنان على أن تصل نهاية الشهر الحالي.

وبلغت كلفة المعدات 600 ألف دولار، سيُضاف إليها كلفة الكابلات الناقصة وهي 260 ألف دولار، إلى جانب كلفة التركيب التي تناهز الثلاثين ألف دولار، ما يعني أن كلفة إنارة المدينة الرياضية هو مليون دولار، مدفوعة بالكامل من الرئيس التنفيذي لنادي النجمة رامي بيطار. أضف إليها ما يقارب الـ150 ألف دولار لتأهيل المرافق وتجهيز غرفة VVIP، إلى جانب تجهيز غرفة ملابس خاصة لفريق النجمة غير غرف الملابس الأخرى المخصصة للفرق التي ستلعب على الملعب في مباريات لا يكون النجمة فيها طرفاً. كل هذه الأمور تنتظر إنهاء الاتفاق مع إدارة المدينة الرياضية وتوقيعه، حيث هناك بعض التفاصيل الصغيرة التي تتم معالجتها حتى لا يتضارب الاتفاق مع قانون الشراء العام.



(طلال سلمان)

فالأهم قانونياً أن يكون المشروع عبارة عن هبة مقدّمة إلى الهيئة العامة للمنشآت الرياضية والكشفية المسؤولة عن ملعب المدينة الرياضية، وليس مشروعاً استثمارياً تجارياً.

يبقى الشق المتعلّق بالاتحاد اللبناني وموافقته على المشروع خصوصاً لجهة نسبة الخمسة بالمئة والمبلغ المقطوع الذي سيسدد للاتحاد، فتشير المعلومات إلى أن الأمور تسير بشكل إيجابي، خصوصاً أن رئيس الاتحاد هاشم حيدر قد أبلغ القيمين على النادي بموافقته على الفكرة، ولكن تبقى الأمور لدى اللجنة التنفيذية لإقراره بشكل رسمي.

لبنان يواجه «العراق المونديالي»

الطريق الى كأس العالم مشروعٌ وطني

يخوض منتخب لبنان لكرة القدم، بعد ظهر اليوم، اولى مباراتيه في بطولة البصرة الدولية التي يشارك فيها ايضا منتخبا ايران وفلسطين

البصرة – **الأخبار**

لا تبدو مشاركة منتخب لبنان في بطولة البصرة الدولية مجرّد محطة عابرة في روزنامة المباريات، بقدر ما تشكّل اختباراً جديداً لمسار إعادة البناء والتجديد الذي يقوده المدير الفني الجزائري مجيد بوقرّة، اذ ان مواجهة منتخبات من عيار العراق الذي يقابله «رجال الأرز» اليوم الساعة 17:00 بتوقيت بيروت، ستتيح للجهاز الفني فرصة تقييم مستوى المجموعة أمام «منتخب مونديالي»، وتمنح اللاعبين احتكاكاً يحتاجون إليه في مرحلة لا يمكن فيها الاكتفاء بالمباريات السهلة أو البحث عن نتائج آنية.

ويفتتح المنتخب اللبناني مشاركته في بطولة البصرة التي يستضيفها ملعب «جذع النخلة»، وهو اكبر الملاعب العراقية (يتسع لأكثر من 65 الف متفرّج)، بمباراة غير سهلة، قبل أن يلتقي فلسطين الثلاثاء المقبل، في حين تجمع المباراة الأخرى ضمن الجولة الثانية بين العراق وإيران.

وتحمل مواجهة أصحاب الأرض أكثر من اختبار للمنتخب اللبناني، ليس فقط بسبب الفوارق الفنية والخبرة التي يمتلكها المنتخب العراقي، بل أيضاً بسبب الأجواء الجماهيرية المنتظرة في ملعب البصرة.

إلا أن بوقرّة ينظر إلى هذا النوع من التحديات من زاوية مختلفة، معتبراً أن مواجهة المنتخبات القوية، وتحديداً أمام جماهيرها، جزء أساسي من عملية تطوير المنتخب واكتساب لاعبيه الخبرة اللازمة.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية إضافية في ظل المشروع الذي يعمل عليه بوقرّة، والذي لا يقتصر على تغيير بعض الأسماء أو إعادة ترتيب الخيارات الفنية، بل يتطلّب بناء مجموعة قادرة على المنافسة تدريجياً. ومن هنا، تأتي أهمية المشاركة في البصرة، حيث يمكن للجهاز الفني اختبار مدى استيعاب اللاعبين لأفكار الجديدة، والوقوف على مستوى الانسجام بينهم، بعيداً من الحسابات المرتبطة بنتيجة مباراة واحدة.

وقد أنصبّ العمل خلال الأيام الأخيرة على الجانبين البدني والتكتيكي، مع تركيز خاص على مواجهة العراق، في محاولة لتطبيق الأفكار التي بدأ الجهاز الفني ترسيخها خلال التوقف الدولي السابق. إلا أن التحضيرات تأثرت بتأخّر وصول المهاجمين حسين شكرون وسامي مرهج، بعدما أُغلق مطار البصرة لمدة يوم تقريباً نتيجة عطل في الرادار الوحيد العامل فيه، ما سيفرض تعديلات على حسابات الجهاز الفني بالنسبة الى التشكيلة الأساسية المتوقّع ان تشهد مشاركة رضا خضرة للمرّة الأولى بألوان لبنان.



ستتيح مواجهة العراق للجهاز الفني فرصة تقييم مستوى اللاعبين امام «منتخب مونديالي» (طلال سلمان)

بطبيعة الحال، لم يغب موضوع استمرار استقطاب المغتربين عن أسئلة الصحافيين العراقيين في المؤتمر الصحافي الذي عُقد عشية المباراة، اذ أوضح الجزائري بأنه يراقب كل اللاعبين الذين يحملون الجواز اللبناني، أينما وجدوا، ويستطلع إمكاناتهم، بما يسمح بضم العناصر القادرة على تقديم الإضافة، وهي مقاربة تضع ملف الاغتراب في صلب المشروع الفني، وتفتح الباب أمام الاستفادة من طاقات لبنانية، توازياً مع متابعته وجهازه اللاعبين الناشطين في الدوري المحلي ايضاً.

لكن إعادة بناء المنتخب اللبناني لا تتوقّف عند حدود العمل الفني، إذ يدرك بوقرّة أن توسيع قاعدة الاختيار يشكّل أحد الشروط الأساسية للتطوير، وذلك لخلق منافسة على المراكز، وخصوصاً أن المنافسة على المستوى الآسيوي تتطلب امتلاك عمق في التشكيلة، لتعويض بالغيابات أو الإصابات.

الملاعب لتحقيق الحلم المونديالي

ولا يراهن بوقرّة على المحترفين فقط من اجل تحقيق حلم المونديال للبنان، وهو انجازٌ يصفه بأنه سيغيّر تاريخ البلاد عامة، اذ تطرّق معه الصحافيون حتى الى موضوع الملاعب، سائلين اذا كان هناك اهتمام لخوض مبارياتٍ بيتية مستقبلية في العراق.

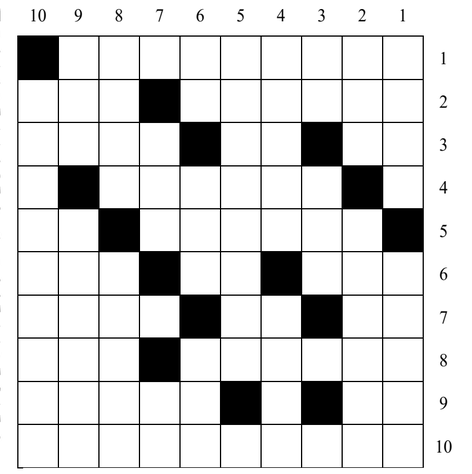
لكن المدرب الجزائري لا يخفي رغبته في خوض هذه المباريات على أرض لبنانية نظراً إلى ما يحمله اللعب أمام الجمهور المحلي من قيمة عاطفية ومعنوية، فضلاً عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الجماهير في منح اللاعبين دفعة إضافية.

وفي هذا الاطار يعتبر أنه من الصعب تجاهل الأثر الذي يمكن أن يتركه حضور الجماهير في مسيرة فريق يبحث عن استعادة الثقة وبناء هوية تنافسية جديدة.

لكن الرغبة في استضافة المباريات داخل لبنان تصطدم بواقع البنية التحتية الرياضية، وبالحاجة إلى ملاعب تستوفي الشروط الفنية والتنظيمية المطلوبة لاستضافة مباريات دولية. وهنا تتجاوز المسالة حدود رغبة المدرب أو قرار الاتحاد، لتصبح مسؤولية وطنية تتطلب تضافر جهود الجهات المعنية.

وفي هذا الاطار، قال بوقرّة: «النجاح في كرة القدم هو مشروع وطني متكامل. أعلم أن هناك اهتماماً وعملاً رسمياً انطلق على مستوى الدولة اللبنانية لتحديث المنشآت الرياضية وتجهيز الملاعب القادرة على احتضان المباريات الدولية، وأمل أن نلعب في أيلول المقبل على أرضنا عند انطلاق تصفيات المونديال».

كلمات متقاطعة 5230



افقيا

1- صحافي وسياسي لبناني راحل - 2- ملكة عربية قديمة - مدينة في فلسطين - 3- حرف نصب - خنزير بزي - من يقوم على خدمة القوم في المطاعم والمقاهي - 4- خدعهم ومكر بهم - 5- من الأدوات في المطبخ - حفر البئر - 6- فولاذ - للمساحة - صوت الإنفجار - 7- سرب - متشابهان - نزيف الأنف - 8- سلطنة أسيوية - فرّ من الخطر - 9- نعم بالإجنبية - ماركة سيارات - 10- مغنّية إشتهرت بضرب العود عاشت في الحجاز وعاصرت عمر بن ابي ربيعة

عمودياً

1- من الحيوانات - نوع من القواضم يشبه الفار - 2- شحذ السكين - من الفاكهة - 3- حرف عطف - من الحيوانات - 4- مصباح - دولة اميركية - 5- أعلى بحيرة في العالم - 6- للندبة النسبة للاتحاد. أما في ما يتعلّق بشركة «بلو» المكلّفة بيع البطاقات، فإن مصدراً في نادي النجمة أفاد «الأخبار» بعدم وجود مشكلة مع رئيس الشركة سعد الدين الجمل. - مسكن الرهبان - يسدّ القارورة - 7- نبكي ونئنّ - حرف نصب - 8- من الطيور - ولد صغير سمين - 9- يشقى في سبيل طلب الرزق - دولة أفريقية - 10- فن وحرفة صناعة المكعبات الصغيرة واستعمالها في زخرفة وتزيين الجدران والفراغات الأرضية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- فاروق الشرع - 2- اس - كاميكاز - 3- دواليب - أفة - 4- ينشّ - ضيف - يا - 5- لسان - ريبال - 6- بيرّان - ور - 7- نوال الزغبي - 8- أنت - ري - ليل - 9- هتّ - اف - تا - 10- قم - الزبّاء

عمودياً

1- فادي لبنان - 2- اسونسيون - 3- إشاراتهم - 4- وكل - نال - 5- قايض - نار - 6- أمبير - ليال - 7- لي - فيوز - فزّ - 8- شكا - برغل - 9- رافيا - بيتا - 10- عزّة الميلاء

sudoku 5230

6		8		3				9
9			7	6	8		4	1
2		4						
	6		9		7	5	2	8
5			6				7	
	8				2			
8		2		7		4		
					6			
7				4			1	2

حلول الشبكة السابقة

6	7	4	2	9	1	8	3	5
9	8	1	4	3	5	6	7	2
2	5	3	7	6	8	1	4	9
3	4	5	8	7	2	9	1	6
1	6	8	9	5	3	4	2	7
7	2	9	1	4	6	5	8	3
4	9	2	5	8	7	3	6	1
5	3	7	6	1	4	2	9	8
8	1	6	3	2	9	7	5	4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 527

كلمة السر من 9 حروف: أصغر دولة في العالم من حيث المساحة

المغرب – النمسا – امم – بلجيكا – تشيلي – تونغا – دول – غويانا – فرنسا – قبرص – قطر – كندا – كوبا – كول – لبنان – لاوس – مان – مصر – نيجيريا – هولندا

ل	ا	ل	م	غ	ر	ب	ا	ص	ه
ا	ي	ر	ي	ج	ي	ن	ر	و	ا
ف	س	ل	ب	ب	ل	ج	ي	ك	ا
ا	ت	م	ن	ق	ا	ا	ب	و	ك
ن	ش	ك	ن	د	ر	ط	ق	ف	ن
ا	ي	و	ت	ل	ا	ي	ر	ت	ا
ي	ل	ك	ر	ل	ا	ن	ا	و	ن
و	ي	ص	ا	م	س	ا	د	ن	ب
خ	م	و	ا	ك	م	ن	خ	ل	ل
ا	س	ن	ل	و	د	م	ك	ا	ن

حلول الشبكة السابقة: التواضع

عملية حسابية 527

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		+		=	47
٪		X		٪		
	X	12	٪		=	8
X		–		X		
3	X		X		=	84
=		=		=		
66		89		24		

حلول الشبكة السابقة

94	+	26	٪	6	=	20
–		٪		X		
13	X	2	X	3	=	78
٪		X		X		
9	X	4	٪	3	=	12
=		=		=		
9		52		54		

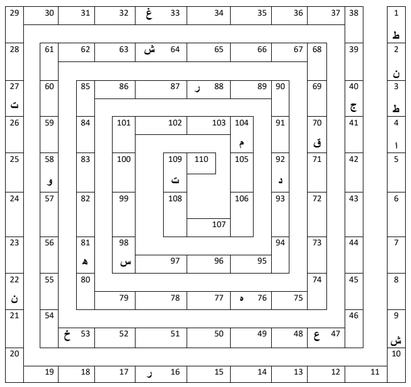
شبكة العنكبوت 527

إعداد نعوم مسعود

1 – 4 مدينة مصرية
3 – 13 قائد ثورة الفلاحين في جبل لبنان في القرن التاسع عشر
13 – 21 رئيس دولة العراق
19 – 25 يحكم عليهما ويبنس اليهما التهمة
24 – 33 رئيس صيني راحل مؤسس جمهورية الصين الشعبية
33 – 36 من الطيور
35 – 41 أحد الخوارج إغتال الإمام علي بن ابي طالب في مسجد الكوفة
40 – 49 شاعر من عشاق العرب المشهورين ارتبط اسمه بحبيبته بثينة
47 – 56 ثائر ليبي حارب الطليان حمل لقب « أسد الصحراء »
54 – 59 عاصمة جزر كيريباتي
58 – 65 أحد متصرفي جبل لبنان خلال الحقبة العثمانية
64 – 74 لقب الشاعر اللبناني خليل مطران
72 – 80 رئيس لبناني راحل
80 – 88 ممر جبلي في لبنان بين جبل الكنيسة والمباروك تمر من خلاله طريق بيروت دمشق
87 – 90 مدينة في وسط انكلترا
89 – 98 احدى قرى قضاء راشيا تتبع عقارياً لبلدة ضهر الأحمر
98 – 107 ممثل سوري مطل مسلسل « ابو جانتي »
106 – 110 مقياس عددي يُستخدم لقياس شدة الزلازل

حل شبكة العنكبوت السابقة

اللماع – معبودة الجماهير – هيرمان غورينغ – نغم في حياتي – تيجي نقسم القمر – مروان محفوظ – ظافر العابدين – دينار – رومل – لندن – دنلوب – بروس ويليس – سوريا – ابيدجان – اندورا – راس غارب – اربيل – لاتفيا



شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5230

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي (1929-2007). من أعماله « الجريمة الكاملة »

2+8+7+9+3 = دولة آسيوية ■ 10+6+5+11 = أجوبة ■ 3+4+1 = من مشتقات الحليب

حل الشبكة الماضية: **جوزف ابي ضاهر**

فنون تشكيلية

تحية إلى روّاد التشكيل اللبناني في بكفيا
اللون شاهد على القرن!

ثلاثة من روّاد الفن التشكيلي اللبناني، شفيق عبود وبول غيراغوسيان وإيلي كنعان، يجتمعون في معرض استعادي في بكفيا بعنوان «قرن وثلاث روى». من تجريد عبود المشبع بالذاكرة، إلى قامات غيراغوسيان المثقلة بالهجرة والألم، وطبيعة كنعان المتوهّجة بالألوان. يستعيد المعرض ثلاث تجارب صنعت ملامح الحداثة الفنية اللبنانية، واحتفظت بخصوصيتها رغم اختلاف عوالمها

ريما النخل

تحتضن بلدة بكفيا معرضاً استعادياً يستمرّ حتى 20 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي لثلاثة روّاد كبار في الحركة التشكيلية اللبنانية: شفيق عبود ابن المحيدثة جارة بكفيا، وبول غيراغوسيان ابن القدس، وإيلي كنعان ابن عاليه فبيروت تحت عنوان «قرن وثلاث رؤى». ثلاثة فنانين وعوالم ثلاثة، قلدى عبود اللون ذاكرةً وانفعال، وعند غيراغوسيان قامات الجرح الجماعي، وفي لوحة كنعان الطبيعة واللون يتجاوزان المرئيّ.

شفيق عبّود: تجريدية الفصحى

لا يزال شفيق عبود (1926 - 2004) حاضراً بقوة في ذاكرة الفن التشكيلي اللبناني، رغم التغييب النسبيّ له في ثقافة الفنانين الجدد الذين يتصرّفون كأنّ الفن اللبنانيّ بدأ معهم. فنان رائد يحمل في تجربته معنى الارتجال في التجريد إلى أقصاه. مع ذلك، هو بسيط وأليف، تبدو لوحته ثمرة يد عفوية تلقائية، وغنائية لونية تتلذّذ برقة لغتها التشكيلية، كأنها تروم الوصول أولاً إلى حالة

> بول غيراغوسيان هو بلا شك فنان «الحالة الإنسانية» بلا منازع

شعرية بصريّة تُفصح عن عواطف كثيرة بقليل من الألوان الصافية. يجد الناظر إلى لوحته نفسه وسط بحر من التموّجات اللونية التي تترك ارتياحاً لديه وتحضّه على المضيّ في استمتاعه بالسطح الملوّن. ومن الفرجة ذات المحمول البصريّ الخفيف، ينتقل المتأمل في لوحة عبود إلى حالة من الذوبان البصريّ في سلسلة من الأعمال المركبة من ألوان يذوب بعضها في البعض الآخر حتى الاضمحلال، في قشرة لونية لا تحمل خبراً بل تبثّ مجموعة من الإشارات المحرّضة على المشاعر، بعيداً عن أي هاجس وصفيّ أو سرديّ. يستحقّ نعت هذا الشعور بأنه شعريّ، فالشعر قابل للانتظام في قصيدة بصرية صافية. مع ذلك، لم تمنع الحرفة اللونية شفيق عبود من تحميل بعض أعماله هاجس الحكاية وإن بمعالمها الأولية، أي الإيحاء وليس الأشكال المباشرة، فثمة دوماً في لوحاته آثار وإن مبهمة لملامح حكواتية تضمر، أكثر مما تقول علناً، دوراً خفياً لأشكال واقعية تبدو أثراً لحدث مضى. إنها ثمرة تصادم لا شعوريّ بين الشكل المعلن والشكل المعهود في كل تجريد، مجرّد أثر غير واضح الملامح، لتفصيل من صورة في ذاكرة عين فنان، تتفاعل على طريقته مع مرئيات تمرّ في بواطن العين ولا تطفو على السطح، كأنها مجرّد لمعة عابرة لواقع عَبَرَ فحسب. ترتبط لوحات عبود بذاك النوع من النصوص المحمّلة بذاكرة الأشياء الواقعية، مع انعقادها دوماً على طابع تجريديّ مركزيّ لمسيرة عبود الباريسيّ أولاً، ثم ابن المحيدثة


شفيق عبود، «الفصل الثاني»، 1959، عن موقع «غاليري كلود لومان»


بول غيراغوسيان، «العناق»، 1973، زيت على قماش، 100 × 65 سم، مجموعة تركة بول غيراغوسيان

أن تمضي إلى التداخل في حركة فوّارة كما هي الحياة والعيش. الفنان الأرمنيّ المهاجر توجّه نحو أفق إنسانيّ يجمع التراثيّ بالحديث والمعاصر، كأنه كان في هجرة داخل الزمن وفي كل مكان. لم يوقفه تكرار، ولم يلجمه خيل الحداثة الإنسانيّ الذي يتحرّك فيه، لكنه برع دوماً في تدجين الصعوبات بل توظيفها أبعد من حدودها.

هاجر غيراغوسيان دوماً إلى داخل ذاته، ومن هنا ربما الطابع المتلاصق لقامات وحكايات تنمو كشريط متسلسل يحكي باستمرار قصص الجماعة نفسها وإن في أوضاع مختلفة وضمن علاقات متطورة. هي اليد الذهبية التي تحوّل العاديّ إلى فني يجذب العين ويحرّض المشاعر ويغذّي المخيّلة، فيتجدّد المعنى دوماً مع قامات بشريّة هي عينها بحكايات أخرى. لديه، ولطخات فان غوغ (لم يحبّه للوهلة الأولى) وغوغان، وظلال بيكاسو وماتيس، محوّلاً كل منابع الإعجاب والتأثر إلى منجز تشكيليّ شخصيّ، أصيل وفريد. عاش الفنان في قلب الحداثة البيروتية التي كانت مختبراً للتجريب والأساليب، محافظاً على صلته بالبشر الدائمي الحضور في لوحاته. رسم الكثير من البورتريهات، له ولأفراد عائلته، ولناس برج حمود حيث عاش، وحركة الناس في شوارع المدينة. الناس هم أبطال لوحاته، منفردون أو متلاصقون عموديا بوجوههم المحدوّة وقاماتهم الطولية التي باتت تدلّ فوراً على لوحته وأسلوبه دونما حاجة إلى توقيعه. بول غيراغوسيان هو بلا شك فنان «الحالة الإنسانية» بلا منازع.

إيلي كنعان: بهجة الألوان

طوّر إيلي كنعان (1926 - 2009) أسلوبه الناضج والمميز ضمن مساحات ذات لمسة فرشاة دقيقة وملوانة واسعة، بتجريدية غنائية للمنظر الطبيعيّ اللبناني، مستلهماً أسلوب الانطباعية الفرنسية تحت إشراف الناقد الفرنسي المقيم في لبنان جورج سير (1880-1964)، ومن ثم بتأثير من دروسه في الأكاديمية الفرنسية «لاغراند شوميير»، معمّقاً معرفته بالاتجاهات الفنية المعاصرة في المتاحف والمعارض الباريسية. لدى عودته إلى بيروت عام 1962، استقرّ على نهج لم يتحوّل إلا قليلاً طوال خمسة عقود، فكان يعود دوماً إلى مواضيع متشابهة يرسمها بالأسلوب عينه، معمّقاً كشفه لتركيبات الألوان وشفافيتها وسطوعها، فلعبت طبيعة الألوان الزيتية أو المائية أو الغواش دوراً أساسياً في لوحاته. كان ميله الدائم بناء أسطح ذات ملمس مميز على القماش من خلال مزج الألوان وتكوين الطبقات، ويتقاطع أسلوبه مع أسلوب جان خليفة وشفيق عبود لناحية التجريدية الغنائية. يرسم المنظر الطبيعيّ بأشكال تجريدية مبهمة لوناً وتجسيداً. من هنا فرادته التي أفسحت له موقعاً ومكانة في الحركة التشكيلية اللبنانية والعربية. لوحاته تتميّز بالمهارة الفنية والتقنية، وبتخصيب موضوعه (المنظر الطبيعي) إلى ما لانهاية، حتى بدا كأنه الوريث الشرعيّ لرسّامي الطبيعة من سبقوه أمثال مصطفى فروخ وقيصر الجميل، منتمياً في الوقت نفسه إلى جيل حداثة الطبيعة يتجاوز الواقعية والانطباعية نحو التجريد. هذا المعرض الاستعاديّ الثلاثيّ قد يكون فرصة ثمينة لاكتشاف، أو إعادة اكتشاف، إبداعات ثلاثة من روّاد الحركة التشكيلية اللبنانية التي ينبغي توجيه تلامذة المدارس وطلاب الجامعات نحو معرفتها والاطلاع عليها، فما من منقذ لإنسانيتنا وعالمنا سوى الإبداع والثقافة والجمال والتذوّق الفنّي.

معرض «قرن وثلاث رؤى» حتى 20 تشرين الثاني (نوفمبر). «بيت المستقبل» في سراي بكفيا التاريخي

دفاتر

ماذا يعني الإيمان إذا عجز عن حماية الجائع والمحروم وحرية الإنسان وكرامته؟ في نصوص الإمام موسى الصدر، يتجاوز الدين حدود العبادة ليصبح مسؤولية تجاه المجتمع، من حقوق العمال والفقراء إلى حرية الصحافة ومواجهة الطائفية. كتاب جديد صادر عن جامعة «كامبريدج» يستعيد هذا الفكر، ويختبر رؤيته للعدالة والعيش المشترك وعلاقة الفرد بالجماعة

موسى الصدر... حين يُقاس الدين بكرامة الإنسان!

علي محمود هاشم

في «كنيسة القديس لويس» في بيروت، في شباط (فبراير) 1975، وقف رجل دين شيعي يخاطب جمهوراً مسيحياً عن الإنسان الذي ينبغي أن تلتقي الأديان لخدمته. كان لبنان يقترب من الحرب الأهلية، والكلام عن وحدة الغاية الدينية يواجه امتحانه الأصعب: ماذا يبقى من الإيمان عندما تتحوّل الجماعة إلى غاية بذاتها، وتصبح حماية نفوذها أهم من حماية البشر؟ من هذا السؤال يمكن الدخول إلى نصوص تحمل تصوراً للدين يُختبر في حياة الناس، وفي مقدار ما يحفظه من حريتهم وكرامتهم.

يتيح كتاب «موسى الصدر: الحداثة والتشيّع والنزعة الإنسانية الإسلامية» (الصادر بالإنكليزية عن مطبعة جامعة كامبريدج عام 2026 . تحرير شبلي ملاط)، قراءة هذا التصور في سياقه الفكري. يجمع الكتاب 12 نصاً يعود إلى سنوات 1966–1977، ضمن سلسلة «نصوص كامبريدج في تاريخ الفكر السياسي». تكشف الفصول عن ترابط واضح بين التأمل الديني، والنقد الاجتماعي، والموقف من الحرية، والبحث عن صيغة لبنانية للعيش المشترك. إنها أفكار تشكّلت في المحاضرة والمنبر واللقاء الصحافي، واحتفظت بحرارة مخاطبة جمهور محدّد.

كرامة الإنسان أساس الإيمان

تبدأ هذه الرؤية من الكرامة. فالإنسان الذي يفقد الإحساس بقيمته يفقد، في الوقت نفسه، الدافع إلى تغيير شروط حياته. لذلك تصبح التربية على احترام الذات مدخلاً إلى الفعل، والإكراه وسيلة مشكوكاً في قدرتها على تحقيق النضج الإنساني. يستند هذا الفهم إلى تأويل ديني للاستخلاف: منح الإنسان المعرفة والاختيار ليحمّله مسؤولية العالم الذي يصنعه. هنا تلتقي الحجة اللاهوتية بالسؤال الاجتماعي؛ فالكرامة تقتضي أن يعي الفرد قدرته على المبادرة، وأن تتوافر له شروط ممارستها. تمنح النصوص الإنسان تركيباً متعدد الأبعاد: كائناً حراً، متصلاً بالطبيعة، محتاجاً إلى الآخرين، ومرتبطاً بالله. يختلّ هذا التركيب حين تُنفى ناحية منه على حساب سواها. من هنا يأتي نقد الفردانية والخبرة والوقت والمكانة. اللافت أن النظام الاجتماعي يُعرض هنا باعتباره ثمرة عمل البشر، بما يفتح باب مساءلته وتغييره. وهذه نقطة تمنع تحويل الظلم القائم إلى قدر مقدّس، وتضع مسؤولية الإصلاح على من يصنعون العلاقات والمؤسسات وينتفعون منها. وتصبح الحجة أكثر تحديداً حين تصل إلى الاقتصاد. يُفهم العدل باعتباره جزءاً من بنية الإيمان، ويُحمّل المجتمع مسؤولية حرمان أفراده من شروط الحياة. ويتجاوز النقد الدعوة العامة إلى الإحسان، وصولاً إلى ظروف العمال، والتفاوت بين البلدان، وحقوق المقيمين والمهاجرين، وتنمية المناطق المحرومة. وفي بحث العمل، تُناقش علاقة الجهد البشري برأس المال وأدوات الإنتاج، مع منح العامل موقعاً مميزاً في توزيع العائد والمخاطر. ويظهر الربا، ضمن هذا البناء، بوصفه مشكلة تتصل بضمان نمو المال من دون تحمّل تبعات النشاط المنتج. نحن أمام محاولة لاستخراج تصور اقتصادي من الأحكام الفقهية، تقتضي من القارئ فحص استدلالاتها بقدر تقديره لانحيازها الاجتماعي.

أما الحرية، فتأخذ معناها من قدرتها على إطلاق طاقات الإنسان. ويكتسب هذا المعنى وضوحاً خاصاً في تأبين الصحافي كامل مروّة عام 1966. الدفاع عن الصحافة يشمل حرية القول، والحماية من الفقر والرشوة والضغط النفسي والاغتيال. وتكمن قوة النص في إدراكه أن الاستقلال يحتاج إلى شروط مادية ومهنية. فالصحافي الذي تحاصره الحاجة يواجه قيداً فعلياً على حريته، ولو ظلّ حقه في الكتابة معلناً. ويأتي رفض الاغتيال حاسماً لأنه يجمع الاتهام والحكم والتنفيذ في يد واحدة، ويفتح الباب لتدمير العدالة.

الطائفية حين تصبح الجماعة أهم من الإنسان

وبهذا المعيار نفسه تُفحص الانتماءات الجماعية. حب العائلة والوطن والجماعة يمكن أن ينقلب إلى أنانية موسّعة حين يُبنى ازدهار جماعة على إفقار أخرى أو إذلالها. وفي خطاب الكنيسة، تلتقي مقاومة الطائفية بنقد الاستغلال والاحتكار وصناعة الحاجات الاستهلاكية. ليست الدعوة إلى التلاقي مجرد لغة مجاملة بين رجال الدين؛ إنها تحمل مطالبة بأن يُقاس التدين بموقفه من الإنسان المعرض للظلم. وتكتسب هذه المطالبة قوتها من توجيه النقد إلى المصالح التي تردي الزي الديني، ومن تحميل المؤمن مسؤولية ما يجري خارج مكان العبادة.

في النصوص اللبنانية، تتحوّل هذه المبادئ إلى أسئلة سياسية مباشرة. فالعيش المشترك يُقدّم بوصفه قيمة تتجاوز الحدود، وتصبح خسارته إفقاراً لتجربة إنسانية أوسع. ويواجه المثقفون مساءلة قاسية عن انسحابهم أمام العنف والحرب، وعن عجزهم عن تقديم اقتراحات محدّدة قابلة للتنفيذ. هنا تتجاوز الكتابة الموعظة إلى طلب خطة، ووسائل إقناع، ومعالجة لمخاوف المتحاربين والأمم المتضررين. ومن أقوى ما تقوله هذه الصفحات أن الخروج من الحرب يحتاج إلى تصور يسمح للبنانيين جميعاً بأن يروا أنفسهم شركاء في المستقبل.

حرية الفرد وحدود سلطة الجماعة

غير أن الانتقال من القيم إلى المؤسسات يكشف توتراً يستحق التوقّف. ففي لقاء صحافي عام 1977، يدافع صاحب النصوص عن توحيد المناهج، وعن لبنان دائرة انتخابية واحدة، ويرى في زيادة التفاعل بين المناطق سبيلاً إلى تجاوز الانقسام. لكنه يتمسك أيضاً باستمرار قوانين الأحوال الشخصية الدينية، باعتبارها جزءاً من الدور الثقافي للجماعات. يفتح ذلك سؤالاً عن حدود التوفيق بين حرية الفرد واستمرار السلطة الجماعية على شؤونه الخاصة. تمنح النصوص التعايش أساساً أخلاقياً قوياً، لكنها تترك للقارئ مهمة البحث في الضمانات التي تحمي الشخص حين تتعارض خياراته مع توقعات جماعته.

ثمة حاجة مماثلة إلى المسافة النقدية في قراءة الأحكام الواسعة على الحضارة الغربية والرأسمالية

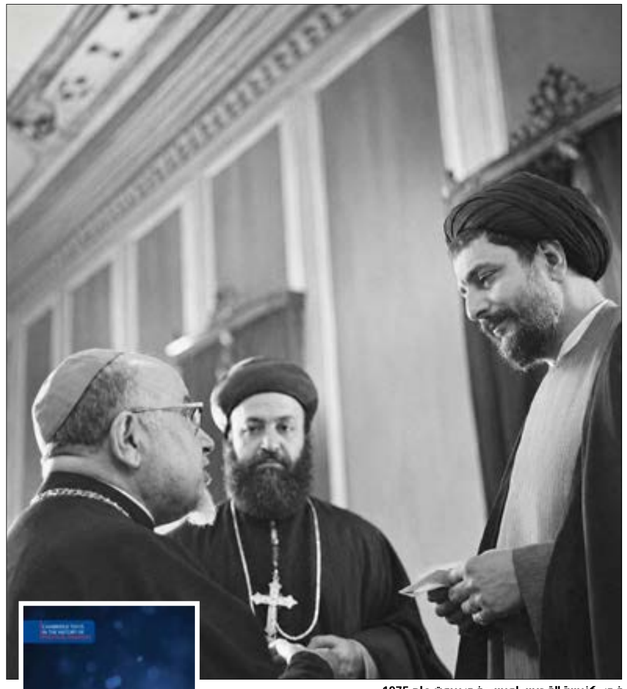
> تلتقي مقاومة الطائفية بنقد الاستغلال والاحتكار وصناعة الحاجات الاستهلاكية

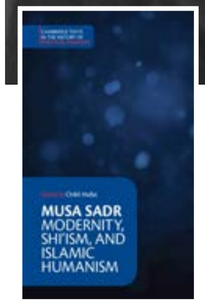
وبعض المذاهب الفلسفية. فاختزال الحداثة الغربية في قطيعة مع الأخلاق، أو تفسير مساراتها المعقدة برد فعل على الكنيسة، يمنح الخطاب وضوحاً سجالياً على حساب الدقة التاريخية. كذلك تبقى بعض القراءات السياسية للحرب اللبنانية مرتبطة بموقع المتحدث وتقديراته في حينها. قيمة إعادة نشر هذه المواد أنها تتيح فحص هذا التفاوت بين قوة المبدأ وحدود التشخيص، وتحول دون التعامل مع كل عبارة باعتبارها حقيقة مكتملة الصلاحية.

وتفيد الطبعة الأكاديمية من الهوامش التي تشرح الأسماء والمصطلحات والمناسبات وتحيل إلى مراجع، فتتيح للقارئ غير الملمّ بالسياق مدخلاً إلى نقاشات متشابكة. كما يجعل جمع المواد المتفرقة خيوط المشروع أكثر ظهوراً. لكن طبيعة المختارات تفرض حدودها: تكرار بعض الحجج، والانتقال بين الوعظ والتحليل، وتفاوت تفصيل المقترحات. والحكم على دقة نقل المفاهيم إلى الإنجليزية يحتاج إلى مقابلة بالأصول العربية. أما ما تستطيع هذه القراءة إثباته، فهو أن النصوص تعرض مشروعاً أخلاقياً متماسك المقاصد، يظلّ تحويله إلى ترتيبات سياسية واقتصادية قابلة للاختبار مهمة مفتوحة.

تنبع أهمية الكتاب من قدرته على إعادة أسئلة ملموسة إلى صلب النقاش الديني: ماذا يفعل الإيمان للجائع؟ كيف تُحمى حرية من يكتب؟ وأي معنى يبقى للعيش المشترك إذا عاش بعض الشركاء محرومين؟

هذه الأسئلة تمنح النصوص حياتها بعد عقود من إلقائها. تضع القارئ أمام مسؤولية تتجاوز الإعجاب بصاحبها: أن يختبر السياسات والمؤسسات والانتماءات بمقدار ما تحفظ للناس قدرتهم على العمل والاختيار والمشاركة. عند هذا الامتحان تحديدًا تتبيّن المسافة بين تكريم الإنسان في الكلام وصون كرامته في الحياة.


في «كنيسة القديس لويس» في بيروت عام 1975



الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 13 تشرين الثاني 2026 العدد 5926

قضية

في سوريا، باتت معلمات يواجهن حملات تحريض وتهديد بسبب لباسهن أو انتمائهن الطائفي، فيما تدفع قرارات النقل الإداري بعضهن نحو الاستقالة. من الجدل حول حجاب معلمة في حمص إلى شكاوى معلمات الساحل، تتكشف ضغوط تثير أسئلة عن دور وزارة التربية في حماية العاملات وضمان حقهن في التعليم بلا تمييز

سوريا الجديدة: الحجاب قبل الكتاب!



قبل أسبوعين، واجهت إحدى معلمات الحلقة الدراسية الأولى حملة انتقادات على منصات التواصل الاجتماعي، بسبب ظهورها من دون حجاب أثناء تدريس مادة الديانة الإسلامية في إحدى مدارس حمص.

تركزت الانتقادات على ضرورة توافق لباس المعلمة مع طبيعة المادة التي تدرسها. في المقابل، أشار متابعون إلى أن المدارس السورية في مرحلة التعليم الأساسي الأولى لا تعتمد بالضرورة معلمين مختصين لكل مادة، إذ يتولى معلم واحد تدريس مختلف المواد العلمية للتلاميذ الذين لا تتجاوز أعمارهم تسع سنوات. لم تتضح الجهة التي التقطت صورة المعلمة أو كيفية وصولها إلى منصات التواصل الاجتماعي. عادة تواظب عليها فئات سورية مختلفة لإثارة الجدل أو مناصرة موضوع تطرحه.

أشارت حسابات أخرى إلى أن الصورة كانت قد نُشرت من قبل المعلمة ضمن مشاركة موجّهة إلى أهالي التلاميذ، من دون أن يكون متوقعاً إعادة تداولها خارج سياقها الأصلي واستخدامها للتحريض عليها.

وتضمنت التعليقات المنشورة دعوات إلى التحقق من هوية المعلمة ومكان عملها، ومنها تعليق جاء فيه: «يا جماعة معقول هي انسة ديانة بحمص! يا ريت تأكيد أو نفي لأن كتير صفحات نزلت هل صورة وقالوا إنها بمدرسة بالحضارة».

وتشير المنشورات المتداولة إلى تعرض المعلمة لخطاب كراهية وتهديدات بالفصل أو الإيذاء الجسدي، على خلفية مظهرها الشخصي. ولم تتضح، حتى الآن، الإجراءات التي اتخذتها الجهات التربوية أو الأمنية المعنية للتعامل مع هذه التهديدات.

ولا تقتصر المخاوف المتعلقة بسلامة المعلمات في حمص على هذه الواقعة. في مطلع العام الحالي، قُتلت معلمة بعد تلقيها وزوجها تهديدات تطالبهما بإخلاء منزلهما، على خلفية انتمائهما الطائفي، وفق المعلومات المتداولة عن الحادثة.

في سياق متصل، نشر حساب «الحركة النسوية العربي» على منصة إكس ما وصفه باستقالات جماعية لمعلمات من الساحل السوري، بعد تعرضهن لتهديدات بالقتل وإساءات لفظية في ريف حمص الشرقي.

وبحسب المنشور، قدمت نحو عشر معلمات من محافظتي اللاذقية وطرطوس استقالاتهن، عقب صدور قرارات إدارية تقضي بنقلهن إلى مدارس بعيدة من أماكن إقامتهن، من بينها مدارس في السخنة وتدمر والقصير، بعد إلغاء قرارات سابقة تتعلق بتوطين الوظائف.

وأشار المنشور إلى أنّ المعلمات تعرضن لإساءات ذات طابع طائفي من قبل مسؤولين تربويين، كما تحدث عن قيام موجه تربوي بتمزيق طلبات اعتراض جماعية ورفض استقبالهن. ولفت كذلك إلى أنّ تكاليف النقل إلى المدارس الجديدة قد تصل إلى مليون ليرة سورية شهرياً، وهو مبلغ يتجاوز قيمة رواتب المعلمات، ما جعل الاستمرار في العمل غير ممكن بالنسبة إليهن.

تطرح هذه الوقائع تساؤلات حول دور المؤسسات التربوية والجهات الأمنية في حماية المعلمات من التهديدات والتحريض، وضمان عدم تحول القرارات الإدارية أو الاختلافات الشخصية إلى وسائل ضغط تستهدفهن على أساس طائفي أو اجتماعي، خصوصاً مع انتشار تعديلات في المناهج السورية في وقت سابق أثارت مخاوف من توجه أكثر تشدداً في الخطاب العام للدولة السورية بما يحمله من انعكاس على المجتمع، وتنوع العاملين ضمن المؤسسات التربوية.

كما تضع وزارة التربية أمام مسؤولية توضيح آليات نقل المعلمين والمعلمات، ومعايير الاعتراض على القرارات الإدارية، والإجراءات المتخذة لحماية العاملين في المدارس من التهديدات والإساءات، وضمان حقّهم في ممارسة عملهم بعيداً عن التمييز والتحريض.

(الأخبار)

المفكرة

الحب والجنون والثورة: ثلاثية على طاولة النقاش



■ ينظّم «نادي الجيل الجديد» ندوة لمناقشة كتاب «ثلاثية الحب والجنون والثورة» للكاتب حيدر عاصي (الصورة)، اليوم الجمعة في «منتدى التراث والثقافة»، بمشاركة مجموعة من الأكاديميين والمهتمين بالشأن الثقافي والأدبي.

تتناول الندوة الكتاب من خلال قراءات ومداخلات يقدّمها الشاعر مردوك الشامي، والباحث والصحافي قاسم قصير، إلى جانب مؤلف الكتاب حيدر عاصي. كما تشارك رئيسة النادي زينب شمس في الندوة، التي يديرها أمين سر النادي بشير عاصي.

تشكّل المناسبة مساحة للنقاش حول الكتاب ومحاوره، وما يطرحه عنوانه من تقاطعات بين الحب والجنون والثورة، على أن يلي الندوة حفل لتوقيع الكتاب.

مناقشة كتاب «ثلاثية الحب والجنون والثورة»: اليوم الجمعة- الساعة 3:30 عصراً - «منتدى التراث والثقافة» (الهرمل).

«جوليا» تعود بعد عشر سنوات

■ بعد غياب دام عشر سنوات، تعود مسرحية «اسمي جوليا» إلى خشبة مسرح «المونو»، ابتداءً من 8 كانون الأول (ديسمبر)، في عرض تؤدي بطولته أنجو ريحان، من تأليف وإخراج يحيى جابر، ويقارب مجموعة من التجارب الإنسانية والاجتماعية من خلال الكوميديا السوداء.

تتناول المسرحية حكاية المرأة في علاقتها بالأمومة والبنوة والحب والزواج، وتفتح ملفات الخيانة والمرض، إلى جانب شغف الحياة وما تحمله من تناقضات وتحولات. ومن خلال هذه الموضوعات، تذهب المسرحية إلى مناطق حساسة في التجربة الشخصية والعائلية، مستعينة بالسخرية لمقاربة ما قد يصعب قوله مباشرة.



تعود «اسمي جوليا» إلى الجمهور حاملةً أسئلتها عن العلاقات الإنسانية وما تتركه التجارب من أثر في حياة النساء، في عمل يجمع بين الطابع الكوميدي والأسئلة الجدية التي تطرحها الحكاية.

«اسمي جوليا»: 8 كانون الأول (ديسمبر) - 8:30 مساءً - «مسرح المونو» (الجميزة). للاستعلام: 81/022808

الكتابة تفتح أبواب الذاكرة

■ ماذا نتذكّر حين نكتب، وماذا يحدث لما ننساه؟ بين هذين السؤالين، تنطلق ورشة الكتابة «أمنيزيا» التي تستضيفها مكتبة «ة مربوطة»، الثلاثاء 17 تشرين الثاني (نوفمبر)، لتفتح المجال أمام المشاركين لاستكشاف علاقتهم بالذاكرة والنسيان، وما تختزنه التجارب الشخصية من حكايات وأحداث قد تستعيدها الكتابة أو تكشف عنها للمرة الأولى.

تقوم الورشة على الكتابة بوصفها مساحة للاكتشاف والتأمل، ومحاولة الاقتراب من الذكريات التي نحتفظ بها، والكلمات والتفاصيل التي تتسرّب من الذاكرة أو تغيب عنها. ومن خلال تمارين كتابية وتشاركية، يُدعى المشاركون إلى العودة إلى حكاياتهم الشخصية، والتفكير في ما يبقى منها وما يتغيّر مع مرور الوقت، وفي الطريقة التي تؤثر بها الذاكرة والنسيان في فهمنا لأنفسنا وتجاربنا.

تُيسّر الورشة ميرفت سلهب وإبراهيم خليل، وهي مفتوحة للراغبين في خوض تجربة الكتابة من دون اشتراط خبرة سابقة، ضمن مساحة تتيح المشاركة والتعبير من دون أحكام مسبقة. ولا تقتصر التجربة على إنتاج نصوص، بل تمنح المشاركين فرصة للتأمل في علاقتهم بما عاشوه وما يتذكرونه، وما قد يكتشفونه أثناء الكتابة.

«أمنيزيا»: الثلاثاء 17 تشرين الثاني (نوفمبر) – الساعة 6:00 مساءً - «ة مربوطة» (الحمرا). للاستعلام: 71/289031



على بالي



أسعد أبو خليل

ليس هناكَ مِن مُرادف لكلمة cynical في اللّغة العربيّة. من المغالطات أن يتمَّ استعمالها عبر عبارة «سينيكيّة» كما أقرأ في الإعلام العربيّ، لأنّ «السينيكيّة» تقليديّاً تعني شيئاً مختلفاً تماماً، أي الفلسفة الخاصة بسينيكا من العصر الروماني، وهو أبرز فلاسفة الرواقيّة في عصر آنذاك. وهذا الخطأ في الاستعمال العربي يعود إلى الخلط بين السينيكيّة القديمة والاستعمال الحديث للكلمة المذكورة. والأصل الإيتومولوجي للمصطلح يختلف عن الاستعمال الحالي المبتذل. في الاستعمال الحديث: هي لا تعني السخرية كما يرد في تعريف القواميس، بل تعني الاستهتار بالمبادئ السامية والأخلاقيّة وعدّ البشر مدفوعين بالسعي نحو المصلحة الذاتية. هي عقيدة: لا شيء يهمّ بتاتاً. كلّ القيم تستحقّ السخرية. ليس من غالٍ أو نفيس فيها. كلّها سواء. ليس «أبلغ» في تجلّي السينيكيّة العربية الحديثة مِن كتابات محمد الماغوط. يكفي عنوان كتابه «سأخون وطني». هي تتضمّن التشكيك بالدوافع والإخلاص والصدق. لا يمكن فصل تجربة الماغوط عن سياق العيش تحت حُكم البعث. عندما يخوض النظامان البعثيّان أشرس حرب (بالسيارات والمفخّخة والاغتيالات والمؤامرات) ضمن أجنحة للحزب القومي العربي الذي سعى، نظريّاً إلى الوحدة العربيّة، ينقاد المواطن إلى الكفر بكلّ شيء. عندما يكفر حزب البعث بشعاراته البرّاقة (ذات يوم) يعلم المواطن أنّ أصحاب المبادئ لا يؤمنون بها. ميشال عفلق عرّف القوميّة بأنّها «حب» من دون أن يشمل في تعريفه التعذيب بالدولاب أو حروب السيّارات المفخّخة على أيدي محازبيه. تركت حكاية البعث، أو «التجربة المرّة» حسب منيف الرزاز، أثراً مدمِّراً في الثقافة السياسية العربيّة. سامي الجندي في كتابه «البعث» تخلّى عن المبادئ لأنّه رأى بأمّ العَين أنّها غير واردة في حساب السياسة. قاده ذلك إلى الرجعيّة. فؤاد عجمي، والصهاينة العرب، شكّلوا الترجمة الفعليّة للاستهتار بكلّ المبادئ. لكنّ الاستهتار بالمبادئ العربيّة الشائعة في حقبة عبد الناصر (الكرامة والوحدة وفلسطين والجماهير) هو قيمة، لكنّ رجعيّة متصالحة مع هدف الاستعمار الغربي. محمد الماغوط يقود إلى القرف والموازاة بين أفكار التضادّ. كلّها سواء، أي لا يهمّ لو والى المرء هذا النظام أو ذاك.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com